



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

تقييم تجربة استقطاب الاستثمار الاجنبي
المباشر في الدول النامية
(حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية) دراسة مقارنة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
د/ أحمد نصير.

إعداد الطلبة:
حنان جنحاني.
إلهام بريم.

لجنة المناقشة

رئيساً	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	هشام لبزة
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	أحمد نصير
ممتحناً	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	علي ذهب
ممتحناً	أستاذ مساعد "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	زغدي عادل

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا
الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا
الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا أُولُو حُزْنٍ عَظِيمٍ))

صدق الله العظيم .

التشكرات

هنا سوف نضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتنا وغير من

مجراها وعمق في توسيع مداركتنا العلمية والعقلية

نخص الذكر مشرفنا "الدكتور أحمد نصير" الذي لم يخل علينا

بمجهوداته المبذولة تقدم جزيل الشكر إلى الذين كانوا عوناً لنا في بحثنا

هذا ونورا يضئ الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقنا

سليمة هاجر .

إلى من نمرعوا التفاؤل في دربنا وقد مولانا المساعدات والتسهيلات والأفكار

والمعلومات مرعاً دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر

حنان - إلهام

إهداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب
ووفقنا إلى انجاز هذا العمل، وصلِّ اللهم على خير البرية محمد ابن عبد الله....
أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من أحمل اسمك بكل فخر أبي الغالي رحمه الله عليه
إلى من أودعتني محنانها وحفظتني بدعائها أمي [?] الغالية أدامها الله عليّ
بالصحة والعافية والنصيحة ...

إلى سندي وقوتي وملاذي بع الله إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أختي وأخوتي ...
إلى من قاسمتني هذا العمل إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من تدوقت معهم أجمل اللحظات إلى من جعلهم الله إختي بالله ومن
أحببتهم بالله إلى من أتمني أن تبقى صورهم ... في عيوني صديقاتي العزيزات: حنان
خديجة، شفاء.

إلحام



إهداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب
ووفقنا إلى انجاز هذا العمل، وصلّى الله على خير البرية محمد ابن عبد الله....
أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من أحمل اسمك بكل فخر أبي الغالي أدامه الله عليّ...
إلى من أودعتني محبتها وحفظتني بدعائها أُمِّي الغالية أدامها الله عليّ
بالصحة والعافية والنصيحة ...

إلى سندي وقوتي وملاذي بع الله إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أختي وأخواتي ...
إلى من قاسمتني هذا العمل إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من ثوقت معهم أجمل اللحظات إلى من جعلهم الله إختوتي باللهومن
أحببتهم بالله إلى من أتمني أن تبقى صورهم ... في عيوني صديقاتي العزيزات:
إلهام خديجة، شفاء

حنان



إستطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يحظى باهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة الماضية، وإن يصنع له مكانة مهمة بين وسائل التمويل الدولي الأخرى، وتبعاً لهذه الأهمية، أصبحت مختلف الدول النامية تتسابق جاهدة لاجتذابه حيث عملت على تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم وسن قوانين تشجعه وتضمن حمايته لجذب هذا النوع من الاستثمار.

ومن خلال دراستنا لتقييم تجربه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الجزائر - السعودية)، تم التوصل إلى أن رغم التشابه بين الدولتين في عدة جوانب مثل موقفهم المعادي للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم تشجيعه بإتباع إصلاحات اقتصادية، ومن جانب الضمانات التي تمنحها له والتي تكاد تكون متطابقة، إلا أنهم يختلفان فيما بينهما من جانب أدائها في تحسين مناخها الاستثماري أين نجد السعودية تتفوق على الجزائر، ومن جانب زيادة حصتها في تدفقاتها، هذا ما يدل على أن الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة مناخها الاستثماري غير كافية، وذلك لكون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها مركزة في قطاع المحروقات لا يخدم التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري.

Résumé

L'investissement étranger direct (IED) a pu attirer l'attention de différents pays du monde au cours de ces dernières années.

Et il a créé à lui une place très importante parmi d'autres moyens de financement internationaux, selon cette importance. Les différents pays en voie de développement sont en cours difficile afin d'attirer ce genre d'investissement: en modernisant sa politique, fournissant des encouragements et un climat favorable, et en décrétant des lois pour encourager et assurer sa protection, afin d'attirer ce type d'investissement.

Grâce à notre étude pour évaluer cette expérience d'attirer des investissements étrangers directs dans les pays en voie de développements (l'Algérie, l'Arabie saoudite), on a conclu à ce résultat: malgré les ressemblances entre les deux pays dans plusieurs aspects, tels que leur attitude hostile contre l'IED et l'encouragement à suivre les réformes économiques, et par les garanties accordées par ces pays, ce qui était presque identique, Cependant, ils ont un climat d'investissement, au l'on trouve que l'Arabie saoudite surpass l'Algérie en augmentant sa part des flux, cela prouve que les efforts déployés par l'Algérie pour créer un climat d'investissement ne sont pas suffisantes. Et par le fait que la majorité des flux d'IED sont concentrés dans le secteur des hydrocarbures, qui est inutile au développement étranger direct, le climat d'investissement.

Mots-clés: Les investissements directs étrangers, Le climat d'investissement.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	إهداء
I-VI	الفهرس
	قائمة الأشكال والجداول
أو	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته الحديثة
03	تمهيد
03	المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
03	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته
03	الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
03	1- تعريف بعض الهيئات ومؤسسات الدولية
03	1-1 يعرف صندوق نقد الدولي (FMI)
03	2-1 تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)
04	2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
05	الفرع الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
05	المطلب الثاني أشكال وبنية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره
05	الفرع الأول : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
05	1- الاستثمار المشترك
05	2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي
06	3- الاستثمار في المناطق الحرة (Free Zones)
06	4- مشاريع أو عمليات التجميع
06	5- استثمار الشركات المتعددة الجنسيات
07	الفرع الثاني: بنية الاستثمار الأجنبي المباشر
07	1- الشكل الأفقي (تحقق نفس المنتجات): Forme Horizontale
07	2- الشكل العمودي (تحقق منتجات متكاملة)
07	3- الشكل المثلثي (تحقق منتجات مختلفة تماما): Forme Conglomérale
07	الفرع الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
07	1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل
08	2- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم الإداري
08	3- الأثر على النقد الأجنبي
08	4- الأثر على ميزان المدفوعات
08	5- الأثر على التقدم التكنولوجي
09	المطلب الثالث: دوافع وأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر
10	الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
10	الفرع الثاني: أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	المقارنة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة	10
(02-01)	حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1999-2013	15
(03-01)	التوزيع الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (2002-2013) (مليار دولار).	32
(04-01)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2013 و2014	33
(05-01)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2013 و2014	35
(06-02)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014	48
(07-02)	توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003-2014	49
(08-02)	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012.	50
(09-02)	وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012.	50
(01-02)	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2014.	51
(02-02)	وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة 2000-2010	52
(03-02)	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2005-2014	52
(04-02)	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2014	53
(05-02)	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2013	55
(06-02)	ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال 2003-2012	56
(07-02)	الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2001-2015	64
(08-02)	مؤشر سهولة أداء الأعمال 2014-2015.	67
(09-02)	اثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية في الفترة (2001-2015).	71
(10-02)	معدلات البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من السعودية والجزائر خلال الفترة (2001-2015)	72
(11-02)	حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة 2001-2014	73
(12-02)	مقارنة معدلات نمو ناتج محلي إجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي مباشر في جزائر والسعودية خلال الفترة (2001-2015).	74
(13-02)	معدلات الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية في الفترة 2012-2015.	78

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	دورة حياة المنتج	(01-01)
26	حصة التدفقات الواردة للمنطقة كنسبة من العالم والدول النامية في الفترة (2014-2000).	(02-01)
63	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في السعودية خلال الفترة 2014 - 2001	(01-02)
65	نطاق مؤشر التنافسية العالمي في السعودية	(02-02)
66	وضع السعودية في مؤشر التنافسية العالمي 2015-2008	(03-02)
68	ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر مدركات الفساد (2015-2012)	(04-02)
69	مؤشر الحرية الاقتصادية في السعودية في الفترة 2015-2005.	(05-02)
75	مقارنة سعر الصرف في السعودية والجزائر خلال الفترة 2015 – 2001.	(06-02)
76	معدلات ميزان المدفوعات في كل من الجزائر والسعودية في الفترة (2014 - 2001).	(07-02)
77	حجم المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (2013-2001).	(08-02)

المصطلح	الشرح
FMI	صندوق النقد الدولي
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
INCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
GDP	نمو الناتج المحلي الإجمالي

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق
1	ميزان المدفوعات 2004-2001
2	ميزان المدفوعات 2009-2005
3	ميزان المدفوعات 2014-2010
4	الدين العام الخارجي للسعودية 2013-2004

المقدمة العامة

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي أزمة ديون خارجية مستحقة على البلدان النامية، كانت نتيجة الإفراط في اللجوء إلى عملية الاقتراض، وخاصة من المصادر الخاصة ذات الشروط المشددة لتمويل العجز المتزايد في الحسابات الجارية للدول النامية، على اثر الصدمات النفطية الأولى التي حدثت في سنة 1973 و1974 وتدهور أسعار صادرات المواد الخام، فارتفع حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية بدرجة كبيرة، وزادت أعباء خدمتها مما أدى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

كما عرفت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بواصر العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل مع التطورات العالمية، وأصبحت معظم الدول النامية تعاني من العديد من المشاكل التي تؤثر على خطط التنمية الاقتصادية فيها، ومن المعروف أن هذه الأخيرة تهدف إلى رفع مستويات الرفاهية بها، وعماد عملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدلات الاستثمار وهو ما يستلزم ضرورة توافر برامج ملائمة للتمويل.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما من مداخيل التنمية الاقتصادية في النشاط الاقتصادي نتيجة النجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الواردة إليها، وهذا النوع من الاستثمارات يتأثر بالأوضاع والمؤشرات الاقتصادية التي لها أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك تتنافس معظم البلدان على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، وتحقيق التوافق مع الإمكانيات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له.

وقد تراخى الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية مع توجه الدول النامية نحو تحريرها وتحقيق استغلالها الاقتصادي والسياسي وذلك نتيجة للآثار السلبية التي ارتبطت بهذا الاستثمار، وعاد مرة أخرى في ظل التوجهات نحو العولمة ليمارس في إطارها دوره الهام من خلال تحرير الأسواق والتجارة والاقتصاد والخصوصية وعن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.

ولا تختلف الدول العربية في هذا الشأن عن الدول النامية خاصة وأنها تمثل جزءا منها، فهي تعرف الآن نهجا تحريريا تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أنها في وقت مضى يزامن فترة بنائها لكيانها الاقتصادي واعتمادها على مبدأ الوطنية الاقتصادية والتنمية في فترة الخمسينات والستينات، وتغير الوضع الآن بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي أثبتت عجز القطاع العام وعدم مقدرته على تحمل المسؤولية، مما جعلها تبحث عن بدائل تنموية

ووسائل جديدة لمعالجة اختلال اقتصادها، الأمر الذي جعلها تطبق بعض الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمالية بالتعاون مع منظمات النقد الدولي.

وفي هذا السياق عملت كل من الجزائر و السعودية على الإصلاح من سياساتها العامة والتي اتبعت هذا المنهج لفتح الباب أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، إلا أن هذا الانفتاح أمام المستثمرين الأجانب قد تكون له عواقب وخيمة عن الاقتصاديات المضيفة، ما لم تقم حكوماتها برسم سياساتها الاستثمارية بما يخدم اقتصادها، بأن يكون المناخ الاستثماري فيها ملائماً ويتمشى مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فالمستثمر الأجنبي لا يبحث في الدول المضيفة إلا على عنصرين مهمين وهما: تحقيق أقصى ربح، وتفادي أكثر حد للمخاطر، لذلك نجد أن القرار في دولة أو في أخرى مرتبط كثيراً بما توفره من مقومات مناخ استثماري ناجح والذي يتكون من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستقرة، وفعاليات السياسات الاقتصادية التي تدعم التوازن الداخلي والخارجي، ووضوح وشفافية القوانين واستقرارها، وتقديم مختلف الحواجز والضمانات والالتزام الدولي بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته بإمضاء الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وعلى هذا الأساس يحاول البحث تسليط الضوء على مؤشرات مناخ الاستثمار المتعددة من طرف البنك الدولي، ومدى مساهمتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والسعودية.

❖ الإشكالية الرئيسية:

يعتبر قصور الموارد التمويلية المحلية وضعف مستوى التقدم التقني من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية، مما دفعها للجوء إلى العالم الخارجي لمساعدتها في عملية التنمية ودعم الاستثمار المحلي، فكان على هذه الدول أن تفتح الطريق لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لظروفها الاقتصادية وغيرها حتى تستدرك النقص في التمويل المطلوب لاستكمال برامج التنمية.

انطلاقاً من العرض السابق، تظهر لنا الإشكالية الأساسية لهذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى نجاح تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتأثيرها على اقتصاديات الدول محل المقارنة (الجزائر - السعودية)؟

ولإبراز ملامح هذه الإشكالية بشكل أوضح يمكننا تناولها من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي محدداته؟

2- ما هي الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة؟

3- ما هي ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية؟

4- ما مدى تأثير مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي على الجزائر والسعودية؟

❖ فرضيات الدراسة:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحدده عوامل البيئة الإستثمارية.

2- يختلف التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى باختلاف مزايا ومقومات كل اقتصاد، إضافة إلى مدى سلامة وجاذبية المناخ الاستثماري.

3- توفر الحوافز والضمانات لتهيئة مناخ استثماري مناسب لجذب المستثمرين الأجانب، وإجراء تعديلات على القوانين والتشريعات من أجل التأثير بصورة إيجابية على المشاريع الاستثمارية.

4- تؤثر المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية فهي تعمل على زيادة التدفقات الاستثمارية وترفع من معدلات النمو.

❖ مبررات اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب تدفعنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

1- الاهتمام المتزايد للدول النامية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الاقتصادية التي لا تزال تحظى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة.

3- التعرف على واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (الجزائر - السعودية).

❖ أهداف الدراسة وأهميتها

بالنظر إلى اختلاف و تنوع الآراء حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة لها، بصفة عامة و النامية منها بصفة خاصة، جاءت هذه الدراسة مستهدفة الى المساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل و مناقشة بعض جوانب هذا الموضوع و تجميع الإحصائيات و المعطيات و المؤشرات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر و مناخه بصفة عامة، و الوارد إلى الجزائر والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

وتكمن أهمية الموضوع في أنه ضرورة ملحة لتوفير التمويل ومختلف أدواته لضمان سير الاقتصاد، حيث تسعى الدول إلى جذبته للنهوض باقتصادها باعتباره أداة تمويل ضئيلة التكاليف مقارنة بغيرها وما تحمله معها من أعباء ومديونية.

❖ الدراسات السابقة حول الموضوع:

- 1- أطروحة دكتوراه ل لبيبة جوامع بعنوان " اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر، السعودية - 2002-2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014-2015، تهدف الدراسة الى بيان اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار في الدول العربية وذلك من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية.
- 2- أطروحة دكتوراه ل جمال بلخباط بعنوان " جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي"، دراسة مقارنة: الجزائر، المغرب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2014-2015، تهدف هذه الدراسة الى بيان واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة بكل من الجزائر والمغرب ومحاوله معرفة الاثار الايجابية والسلبية للتدفقات الاستثمارية على الاقتصاديين الجزائري والمغربي.
- 3- أطروحة دكتوراه ل كريمة فرحي بعنوان " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية" - دراسة مقارنة: الصين، تركيا، مصر، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012-2013، إذ حاولت هذه الدراسة بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وكذلك تطرق من خلالها الى دراسة مقارنة بين تركيا ومصر والجزائر.
- 4- أطروحة دكتوراه ل فارس فضيل بعنوان " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" دراسة مقارنة: الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2004، إذ حاولت هذه الدراسة بيان مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية وكذلك تطرق خلالها إلى دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية من حيث حصيلته في هذه الدول وسياسته العامة إزاءه.

❖ الإطار الزمني والمكاني:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإجابة على اشكالياتها، توجب علينا الالتزام بإطار زمني ومكاني محدد، فمن حيث الإطار الزمني فقد امتدت الدراسة من سنة 2001-2015 لنتمكن من الوقوف على معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر ونتمكن من تحليلها من خلال الصورة الإجمالية لها. أما الإطار المكاني فقد شملت الدراسة كل من الجزائر و السعودية.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

من ناحية منهج الدراسة فقد تم اعتماد منهجين، بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة البحث وما تتطلبه الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي في الفصل الأول لوصف المفاهيم والأشكال والمظاهر والأهمية والآثار ورصد حركة الاستثمار الأجنبي ضمن البيانات التي تم تجميعها. والمنهج المقارن فتم اعتماده في الفصل الثاني لتحديد الدراسة في الجزائر و السعودية، بغية إبراز النموذج الأنجع لتحقيق فعاليات سياسات الاستثمار واستنتاج أهم نقاط القوة والضعف في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا فحصرها يأتي في:

● الأدوات النظرية: والمتمثلة في:

✓ المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.

✓ البحوث والدراسات السابقة التي تحددها مجالات الدراسة.

✓ البحث عبر الأنترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات.

● الأدوات العملية: وتتمثل في:

✓ المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في هذا المجال.

✓ البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية (وزارة المالية، بنك الجزائر، صندوق النقد الدولي..).

❖ محتوى البحث:

في إطار إشكالية البحث والفرضيات المصاغة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: يشمل الإطار النظري للدراسة، حيث تم التعرض فيه إلى المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار من خلال المفاهيم المضاعفة ومختلف الأشكال والآثار والمزايا والعيوب، كما تطرقنا إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يشتمل على مجموعة من النظريات (النظريات المعتمدة على هيكل السوق، النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات...الخ)، والاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والنامية والتي تحتوي على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي والقطاعي في الدول العربية والنامية.

الفصل الثاني: ويدرس مناخ الاستثمار ومقوماته (المناخ السياسي والأمني، المناخ الثقافي والاجتماعي، المناخ الاقتصادي) وما يجب توفره من مؤشرات مساعدة على تقييم نجاعته والإطار النموذجي لسياسات الاستثمار التي تضعها الدولة المضيفة من حوافز وضمانات وأجهزة واطر مؤسسية وتشريعات وقوانين تحدد حقوق وواجبات كل من الدول المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي، كما يدرس مكانة وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية ومؤشرات الأداء الداخلي والخارجي للبلدين (التضخم، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، المديونية الخارجية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته
الحديثة

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح في مطلع القرن العشرين، بحيث ازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية مما جعله محل اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية حول تفسيره وأسباب توجه الدول للاستثمار خارج أراضيها إضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيه.

ويعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي لنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للدخار الوطني، وموارد القائمة للاستثمار داخل كل بلد، ويساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة، غير انه لا يمكن أن يتجاهل أحد منا أن هذه المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بدون أي تكلفة.

إلا أن ذلك أدى إلى ظهور آراء مؤيدة وأخرى معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر، كل على حسب ما يراه من انعكاسات لهذا الأخير على الدولة المضيفة للاستثمار، حيث أن هذه الأخيرة تتحمل جزءا من المسؤولية لما تحصل عليه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا يتوقف على مدى ضبطها لسياستها الاستثمارية والدوافع الحقيقية لاختياره، الذي قد يشكل مخاطر على الدولة المضيفة، وفي هذا السياق سنعمل على التفصيل أكثر من خلال المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

❖ المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي والفكر العلمي؛

❖ المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعربية؛

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار* الأجنبي محل الاهتمام رؤساء الدول النامية مع مطلع القرن العشرين، لما له من ادوار فعالة في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية و السياسية ، و إيجاد الحلول الكفيلة و المرضية للطرفين على حد سواء و الدخول في ركب العولمة من بابها الواسع.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته

لاشك أنه بعد تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج العالمي والتجارة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة مستمرة في السنوات الأخيرة، فمعظم دول العالم أصبحت مستضيفة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا لذلك سنسلط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بكل جوانبه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تعرف نقاشا واسعا وتباينا في تحديد مفهومه ، وبالرغم من اتفاق مختلف الأدبيات الاقتصادية على التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، إلا أنها لم تتوصل إلى تعريف موحد لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم التعرض له من قبل مجموعة من الاقتصاديين فضلا عن ما تم التأصيل له من قبل المؤسسات الدولية .

1. تعاريف بعض الهيئات ومؤسسات الدولية: وهناك عدة تعاريف نذكرها هي :

1-1- يعرف صندوق نقد الدولي (FMI): بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين¹.

1-2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر " نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر.

*الاستثمار: هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال.

أنواع الاستثمار: - من حيث وسائله: استثمار مباشر وغير مباشر .

- من حيث دوافعه: الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص.

¹-بلال لوعيل ، " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1995-2007)"، (أبحاث اقتصادية وإدارية- العدد الرابع ، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس- الجزائر، 2008)، ص:35.

3-1- ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة¹.

2. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (INCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)².

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعا في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على الدولة غير الدولة صاحبة الرأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

الفرع الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر (البلد المضيف) غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة. يكفي لاعتبار أن الاستثمار أجنبي مباشر حيازة المستثمر الأجنبي 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف.

تزايدت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ التسعينات باعتباره أهم الوسائل التمويلية الدولية المتاحة للأسباب الآتية³:

- 1- نتيجة لازمة المديونية عام 1982 وما ترتب عليها من امتناع الدول النامية المدينة عن سداد ديونها بداية من المكسيك الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول العاجزة عوض منحها قروضا إضافية.
- 2- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغيرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق وفتح أسواقها على العالم، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها.

¹ محمد العيد بيوض، "تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل

شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة)، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص: 02.

² بلال مومو، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013)، ص: 03.

³ بولرياح غريب، "العوامل الخفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمه"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص: 100.

3- استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة رؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال رؤوس الأموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج¹.

المطلب الثاني: أشكال وبنية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة، و إلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات، كما تشير العديد من الأدبيات الاقتصادية ، إلى جملة المزايا التي يمكن أن تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية خاصة، و منه سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من أشكال وبنية و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: ومن أهم هذه الأشكال ما يلي :

1. **الاستثمار المشترك :** هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين صفة دائمة. ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه².

2. **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :** يعرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو الشركات المتعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات مملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا، بالنسبة للدول المضيفة له نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في اغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا التخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار على المستوى المحلي و العالمي، وعلى الرغم من التخوفات فإن كثيرا من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل (دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا) تمنح الشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملا وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية³.

¹ - فاطمة بن عبد العزيز ، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات الدول النامية"، (أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في فرع تحليل اقتصادي، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005)، ص:211.

² عبد السلام أبو فحف، "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية"، القاهرة، 1998، ص:238.

³ فاروق سحنون، " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2010)، ص:24.

3. الاستثمار في المناطق الحرة (Free Zones): تعتبر المناطق الحرة جزءاً من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تغدو أن تكون شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وإن كانت جزء من إقليم الدولة لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة، وتعتبر المناطق الحرة من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية .

وتصنف المناطق الاقتصادية عموماً الحرة إلى ثلاثة أنواع، وهي كما يلي¹:

- مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي: الميناء الحر المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية.
- مناطق حرة صناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المنطقة الحرة للصناعات التصديرية، والمنطقة الحرة للمؤسسات، أي منطقة الشغل.
- مناطق حرة للخدمات: تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية، ومناطق حرة للتأمين. والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية Paradis Fiscaux.

4. مشاريع أو عمليات التجميع: وهي اتفاقيات بين الأطراف المتعاقدة (الطرف الأجنبي والطرف المحلي)، و(قطاع عام أو خاص)، وعلى أساس هذا الاتفاق يزود الطرف الأول الطرف الثاني بمكونات المنتج الصناعي ويتم تجميعها لتصبح منتج نهائي لدى الطرف الثاني، هذا من ناحية أو قد يكون على شكل تزويد الطرف الأول للطرف الثاني بالخبرات والتكنولوجيات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية وهذا ينتشر في الدول النامية².

5. استثمار الشركات المتعددة الجنسيات: والتي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع. حيث تتوطن هذه الأخيرة في الأقاليم ذات التكاليف المنخفضة، وتتوحد مع الشركة الأم ضمن مخطط هيكلي واحد³.

¹ لبيبة جوامع، "أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية- 2000-2012"، (أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015)، ص: 16.

² أحمد هادي سلمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني"، (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد 21، 2009)، ص: 03.

³ محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005)، ص: 06.

الفرع الثاني: بنية الاستثمار الأجنبي المباشر: يميل توسع الشركة و غزوها لأسواق البلدان المضيفة إلى تنويع الاستثمار، ففي البداية تركز نشاطها على منتج معين، ثم تميل إلى صناعة منتجات أخرى إضافة إلى نشاطها الأساسي، وقد أخذ هذا التنوع الأشكال التالية¹:

- 1- الشكل الأفقي (تحقق نفس المنتجات): *Forme Horizontale* تركز الشركة عملياتها على خط إنتاج محدد، و هذا الشكل يجمع بين شركتين إما لأنهما يصنعان نفس المنتج أو أنهما تتبعان نفس طريقة الإنتاج، ويسمح هذا الشكل بتحقيق اقتصاديات الحجم و زيادة القدرة التفاوضية أمام الأطراف الخارجية (كتخفيض الأسعار التي يطلبها الموردون).
- 2- الشكل العمودي (تحقق منتجات متكاملة): يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج المنتج أو المنتجات نفسها التي تنتج في البلد الأم ولذلك فهو يعتبر تنوعا جغرافيا لخط إنتاج الشركة².
- 3- الشكل المثلثي (تحقق منتجات مختلفة تماما): *Forme Conglomérale* تقوم الشركة بتجميع مجموعة متنوعة من المنتجات التي لا تربطها سوى علاقة مالية فقط، وهذا الشكل يجمع بين الشركات التي تمارس نشاطات مختلفة تماما وذلك بهدف تنويع التوظيفات المالية، وعليه يمكن لأرباح بعض النشاطات أن تعوض خسائر البعض الآخر لنفس الشركة.

الفرع الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر: تنبع الرغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الآثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، والتي عادة ما تكون سببا في الأزمة ونتيجة لها. وهذه الآثار هي³:

- 1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل: يعتبر التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، وينظر إلى الاستثمار الأجنبي على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، خاصة وأن تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985-1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة إلا بـ 12%.

¹ أحمد نصير، "أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014)، ص: 20.

² كريمة فرحي، <<أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر>>، (أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013)، ص: 41.

³ عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية>>، ط 1، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003)، ص ص: 252، 253.

2- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم الإداري: تعتبر الإدارة من احد عوامل الإنتاج (أو عنصر من عناصر التكنولوجيا)، حيث أنها تساهم في تحديد الإنتاجية لكل من منظمات ومنشآت الأعمال والاقتصاد الوطني بشكل مهم وكذا تحديد مركز تنافسي على كل المستويات (المحلي او الدولي، العمومي أو الخاص، الجزئي أو الكلي).

- تحسين إدارة الإنفاق العام وإدارة الإيرادات.

- إصلاح الإدارة العامة.

- تحسين الشفافية والخضوع للمساواة ومكافحة الفساد.

3- الأثر على النقد الأجنبي: لاشك أن التعاون الاقتصادي الدولي في مجال النقد والتمويل له آثاره المباشر وغير مباشرة في تخفيف القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والاستيراد وفي تشجيع نمو الأنشطة التصديرية، لذا اختلفت الرؤيتان الكلاسيكية والحديثة في شأن وجود الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة والتي قد تؤدي إلى زيادة التدفقات من النقد الأجنبي الخارجة عن التدفقات الداخلة¹.

4- الأثر على ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس . ويعرف على أنه عبارة عن حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت من خلال فترة زمنية معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلدان الأخرى، لذا فان توازن ميزان المدفوعات البلد هو من مصلحة الاقتصاد وصانعي السياسة، لأنه يوفر الكثير من المعلومات المفيدة حول موقف البلد يصاحبه تدفق في رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي بدورها الى زيادة رأس المال الوطني في الدول المضيفة مم يعكس إيجاباً على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات².

5- الأثر على التقدم التكنولوجي: الدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية. لذا تتم عملية نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق عدة أشكال أهمها: تحفيز التقليد، وتنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حياة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف. فالدول النامية تعاني من تخلف تكنولوجي رهيب مقارنة

¹ عبد الكريم كاي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، 2011)، ص: 89-88.

² حمزة عبد الحافظ، "دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011)، ص: 121.

6- بالدول المتقدمة، ووسائل الإنتاج فيها والتكنولوجيا المستعملة تعتبر بدائية أو متخلفة مقارنة بالتي تستعملها الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: دوافع وأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت تتنافس عليه، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم الأسباب الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والمجال الذي يتم فيه ومن بين هذه الدوافع بالنسبة للبلد المستقبل أو المستثمرين الأجانب نذكر أهمها فيما يلي¹:

➤ السعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر .

➤ إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخل وارتفاع الإدخارات الناجمة عنها ومن ثمة تحقق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة، بسبب انخفاض حاجتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها في العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها وبالذات المشروعات الناشئة.

➤ السيطرة على السوق المحلية التي تقام فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عملها داخل هذه الأسواق ومقاومة المنافسة بصورة فعالة نتيجة لذلك وخاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.

➤ التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول .

¹ حمود الزبيدي، "مداخلة بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، (جامعة 20 أوت 1955،

➤ التخلص من القيود التي تحكم نشاط بعض مشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول التي تصدر هذه الاستثمارات الأجنبية وبالذات المشروعات التي تستنفذ موارد طبيعية أكبر أو المشروعات الملوثة للبيئة وغيرها.

➤ انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

➤ وتحقيق العولمة وكونية النشاط المزاو وكذا الإسهام في تدويل المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة وجودة عالية¹.

الجدول (01-01): المقارنة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة.

دوافع المستثمر	دوافع البلد المضيف
1- البحث عن أسواق جديدة: النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.	1- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
2- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة.	2- محاولة حل مشكل البطالة.
3- الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدول المضيفة.	3- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
4- استغلال المواد المتاحة في الدول المضيفة.	4- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات مع الاهتمام بالتصدير في إطار الشركات القائمة (الوافدة).
5- استغلال الفرص المحلية الاستثمارية.	5- الاحتكاك بالكفاءة الأجنبية.
6- التخلص من التكنولوجيا المتقدمة.	6- تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للبلد.
7- التخلص من مخزون راکد.	7- تحقيق تقدم اقتصادي.
8- اعتبارات إستراتيجية.	

المصدر: فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 36.

الفرع الثاني: أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تلخيص أهم الأسباب للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي²:

- الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية القائمة: ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي مثل السوق الأوروبية المشتركة من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعظيم الأرباح: حيث أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة والمضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعاً للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة.

¹ حمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 83.

² بندر بن سالم الزهراني، <<الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية>>، (رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004)، ص: 29.

• تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق.

• طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم بالنظر لما تحققه هذه الاستثمارات من زيادة في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة، بالإضافة إلى ما تخلقه من فرص عمل وتدريب للعمالة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وبالرغم من هذه المزايا إلا أن هناك من يرى العكس ويرى بأن الاستثمارات الأجنبية تتخللها بعض العيوب.

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: من أهم هذه المزايا ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط بل يتيح كذلك الوصول إلى التكنولوجيا واختراق الأسواق العالمية، وكذلك يكون مصحوبا بفنون إنتاجية حديثة وكذلك مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية¹.
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات المتعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، كما تخلق فرصا وظيفية بشكل غير مباشر².
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من خلال آثاره على ميزان المدفوعات حيث أنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تشمل في نفس الوقت عبء على ميزان المدفوعات³، حيث أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات المتعددة الجنسية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، أو محاولة التخفيف من شحة النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية.

¹ أمهان خاطر، "دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2013)، ص: 102.

² نفس المرجع، ص: 103.

³ خليفة لخميسي، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية - حالة الحروقات في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002)، ص: 22.

■ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة، ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج.

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها¹:

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج.
- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية².
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.
- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية... الخ.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات المباشرة الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.
- يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة³، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت والأسمدة، بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

¹ احمد قديد، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة: دراسة احصائية مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010)، ص: 97.

² أنور بدر منيف العنزي، "الاستثمار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (08) لسنة 2001"، (رسالة ماجستير مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص: 23.

³ نفس المرجع، ص: 24.

المبحث الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي والفكر العلمي

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية الحديثة التي لقيت اهتماما بالغاً من طرف الكثير من الاقتصاديين حيث حاولوا تفسير هذه الظاهرة كل حسب نظريته في سبيل تحقيق الفعالية والتنمية الاقتصادية للدول المضيفة، كما أن للاستثمار الأجنبي محددات خاصة به لا بد من توفرها من أجل نجاح المشروع الاستثماري. وبهذا الصدد وفي هذا المبحث سنقوم بعرض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى محدداته.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد تعددت المحاولات النظرية لتفسير ظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل دوافع حدوثها وشرح سلوك الشركات المتعددة الجنسيات في اقتحام الأسواق الخارجية وأيضاً الشروط الواجب توافرها في الدول المضيفة لجعلها وجهة مرغوب من قبل المستثمرين الأجانب وفيما يلي سيتم عرض أهم النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر .

1- **النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية :** لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال وتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم حول الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال، والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي¹. وقامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساساً بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية.

¹ رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة"، (دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002)، ص: 44 .

المطلب الثاني : النظريات المعتمدة على هيكل السوق.

تتفق هذه النظريات على أن الشركات المستثمرة في الخارج يجب أن تتمتع بميزة احتكارية أو تنافسية، وذلك نسبة لأحد العوامل التالية: تكلفة رأس المال، اقتصاديات الحجم، النفقات الخاصة بالبحوث ، التطوير، والإشهار....إلخ.

الفرع الأول: نظرية دورة المنتج لـ Raymond vernon:

✓ **تقييم النظرية:** يرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي vernon حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966، الذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أسباب وانتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم، وبصفة عامة دورة حياة المنتج تقوم على افتراضي أساسي وهو أنه مثل الإنسان، فإن المنتجات يتم تصويرها تبدأ بفكرة حمل ثم تنتج ميلاد ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي في الانحدار ثم أخيرا الموت¹.

ولهذا فإن المنتج له دورة حياة خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاثة مراحل أساسية في دورة حياة المنتج : مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.

1- مرحلة المنتج الجديد: تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تقام حملات إعلامية مكثفة من خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد لسوق وذلك بهدف حالة من الوعي بالعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة.

2- مرحلة المنتج الناضج: خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع، وذلك سبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال هاته المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر، بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقتة خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير.

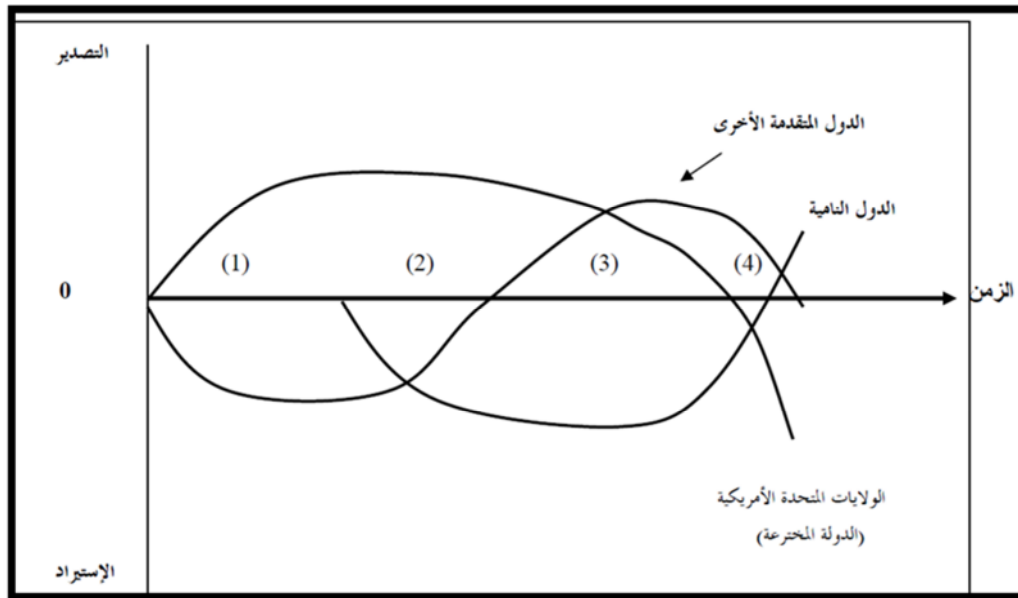
3- مرحلة المنتج النمطي: عند هذا المفترق فان تخفيض تكلفة الإنتاج صار حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول أقل نموا، حيث تكلفة العمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن التحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر دول في الدول النامية.

¹ رضا عبد السلام، نفس المرجع، ص: 77.

✓ **نقد النظرية :** يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا أو فهمنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والاستثمار الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة غير دولة الأم. كما تأخذ النظرية بعين الاعتبار العوامل التي ترجع إلى مزايا و تفوق الشركة والعوامل التي ترجع للموقع في شرحها للاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من كل تلك المزايا فإن النظرية في تفسير ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ليس بغرض التصدير، وإنما لخدمة السوق الدولية المضيفة بإنتاج سلع ذات مواصفات تلائم أسواقها وليس سوق الدولة الأم¹.

الشكل رقم (01--01): يمثل دورة حياة المنتج.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، بحوث التسويق والتسويق الدولي، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 204.

الفرع الثاني: نظرية احتكار القلة: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشركات المتعددة الجنسيات تتبع سوق احتكار القلة بكل خصائصه، ومن أهم هذه الخصائص وجود موانع دخول وخروج البضاعة، فهذا الشرط هو الذي يمنح المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة قوة احتكارية تساعد على الاستثمار الأجنبي، حيث أنها تتمتع بميزة احتكارية على المؤسسات المحلية المضيفة في البلاد.

أما موانع الدخول والخروج فهي متمثلة في ثلاث خصائص²:

● انخفاض تكلفة الإنتاج

¹ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص: 26.

² نفس المرجع السابق، ص: 27.

● الترويج وتنويع المنتجات.

● وفرات الحجم.

الفرع الثالث: نظرة عدم كمال السوق :

✓ **عرض النظرية:** تقوم هذه النظرية على أساس افتراضي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في المجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة وفي هذا المجال يرى HOOD&Young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير والتحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق¹.

الفرع الرابع: نظرية التدويل لأسواق المنتجات الوسيطة: بوكلي وكاسن.

✓ **عرض النظرية:** أن المعرفة، الترخيص، الماركات، الإعلام... الخ هي سلع وسيطة. وأن السوق الداخلي للمجموعة متعددة الجنسية يسمح بإنتاج منتجات نهائية وذلك باستخدام الدراية والمعرفة من جهة، والحصول على أعلى مردودية تمكن من تغطية التكاليف التمهيدية للبحوث من جهة أخرى. وحسب الاقتصاديان غالبا ما تكون المنتجات الوسيطة معنوية كالتراخيص والعمال و سلع التجهيز، وبما أن أسواق هذه المنتجات غير كاملة تصبح الشركات دولية².

المطلب الثالث: النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات

برزت اتجاهات أخرى أعطت أهمية قصوى في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأرجعت ذلك إلى أسباب تنظيمية تنبع من داخل المؤسسة ذاتها، وليس إلى أسباب هيكلية، ترجع إلى خصائص السوق. وعلى أساس تنظيم الشركات، ثمة نظريات مختلفة حاولت تقديم تفسيرات بخصوص قيام الاستثمار المباشر الأجنبي ومحدداته، وعليه في هذا الصدد سنحاول بلورت مختلف هذه النظريات من حيث المضمون، والانتقادات.

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، "دراسة للآثار لاتفاق التميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية"، (مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية، جامعة عين شمس والكويت)، ص10.

² حنان شناق، "تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علم التسيير فرع مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009)، ص ص: 37، 38.

الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:

✓ **مضمون النظرية:** هذه هي مدرسة أخرى عرفت بالمدرسة اليابانية The Japanese School حاولت تلك المدرسة أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل من الشركات والسوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية. المساهمين الرئيسيين لتلك المدرسة هما كوجيما واوزاوا. فلقد طوروا نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية. فالأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي. والأدوات الكلية مثل السياسية التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة¹.

واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، وتؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة. مع الاستبدال الجزئي للسوق، فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. برهن² كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

✓ **نقد النظرية:** ولكن وفقا لجون ديننج 1988 فإن هناك بعض القيود التي تحد من قدرة نظرية كوجيما في الاستثمار الأجنبي المباشر. فنظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها لدرجة أنه يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية ويلب دورا ايجابيا في عمليات الإصلاح للاقتصاديات القومية للدول المضيفة.

الفرع الثاني: نظرية التحليل التجميعي لميشلي: اعتمد ميشلي (Mucchielli) في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات وهي مستوى الاقتصاد الكلي، مستوى الاقتصاد الجزئي ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع³.

✓ **مضمون النظرية:** بالنسبة للمستوى الكلي يرى ميشلي أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، أو وفرة عناصر الإنتاج، أو بسبب الاعتماد على وفورات الحجم، أما من جانب الطلب فتظهر تلك الميزة في

¹ رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2010، ص: 58-59.

² فيصل حبيب حافظ، "دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005)، ص: 34.

³ فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 2004)، ص: 87.

متلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير أو لتنوع الأذواق. أما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة تمتلك المزايا النسبية من خلال استغلال الموارد المتاحة لديها ودمجها وتطويرها وكذا امتلاكها لتكنولوجيا حديثة أو إنتاجها لسلعة جديدة¹.

✓ **نقد النظرية:** لم تستطع نظرية التحليل التجميعي تطبيق القواعد والمبادئ التي أتت بها على قطاع الخدمات، حيث أن خصائص الخدمة كسلعة تختلف عن خصائص السلع المادية، ومن بين هذه الخصائص عدم القدرة على نقلها أو تخزينها، كما أن امتلاك الدولة الأم لمزايا نسبية في خدمة معينة لا يعني بالضرورة توفرها في أسواق الدول المستهدفة.

الفرع الثالث: نظرية الموقع: بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي، وفي هذا الشأن نجد اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار ما أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات أي أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة في الدول المضيفة، أو كما يرى (Parre) أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها (مزايا الموقع)².

ويضيف ذنج (ding) أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، وهذه العوامل الموقعية هي³:

- **العوامل التسويقية والسوق:** مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان.
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة.
- **الإجراءات الحمائية:** (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد... الخ.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مثل الاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي.

¹ نفس المرجع، ص: 88.

² سعاد سالكي، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011)، ص: 96.

³ جمال بلخياط، "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015) ص: 51.

- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيضة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى وافر الثروات الطبيعية.

الفرع الرابع: نظرية الموقع المعدلة (روبورك سيموندس):

✓ **مضمون النظرية:** تتشابه هذه النظرية ونظرية الموقع السالف عرضها، غير أنها تضيف بعض العوامل التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبورك سيموندس الذي اقترح أن الأعمال والاستثمارات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل.

- 1- تشمل المتغيرات الشرطية خصائص المنتج، الخصائص المميزة للدولة المضيضة كطلب السوق المحلي ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، والعلاقات الدولية للدولة المضيضة مع الدول الأخرى.
- 2- تشمل العوامل الدافعة (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي).
- 3- فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (الخصائص المميزة للدولة المضيضة كالحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، الخصائص المميزة للدولة الأم، والعوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيضة والدولة الأم)¹.

✓ **نقد النظرية:** تتميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة إلى للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة أو الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات.

المطلب الرابع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر العلمي: وتتمثل في ما يلي:

1. **المحددات الاقتصادية:** تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيضة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

- 1.1. **حجم السوق واحتمالات النمو:** يعد حجم السوق الخاص بالبلدان المضيضة احد العوامل المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، ويقاس حجم السوق الواسع بمدى ارتفاع متوسط

¹ ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين تونس والجزائر والمغرب"، (مذكرة مقدمة لنيل الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008)، ص: 32.

الدخل الفردي فيه وعدد السكان (المستهلكين) المكونين له، إذ يؤثر المعيار الأول على مستوى الطلب المحلي الجاري، أما المعيار الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي احتمالات نموه المستقبلي¹.

2.1. **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين... الخ².

3.1. **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة³.

4.1. **سعر الصرف:** إن أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار البضائع الأجنبية بالعملة المحلية، وهذا ما يساوي أسعار الصرف الاسمية مضروبة بسعر البضائع المستوردة بالعملة الأجنبية، والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية وهذا ما يشير إلى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الأجنبية فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت أرخص في الأسواق الأجنبية وتخفيض استيراداتها التي أصبحت أغلى في الأسواق المحلية وهذا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر

5.1. **معدل التضخم:** إن معدل التضخم وبحسب تعريفه، يساهم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين الأجانب والمستهلكين على حدٍ، حيث غالبا ما تتسم هذه التوقعات بالتشاؤم والحذر مما يخلق أجواء غير مريحة على الآفاق الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وبالتالي تتأثر حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، ذلك أن مشكل التضخم يؤثر على توقعات الأسعار ويرفع من درجة المخاطر المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية طويلة المدى⁴.

¹ أميرة حسب الله محمد، "محددات لاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ص: 35.

² منور اوسريير، عليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة بومرداس، الجزائر)، ص: 117، 118.

³ عمر صقر، "العملة وقضايا اقتصادية معاصرة"، (الدار الجامعية، مصر، 2000)، ص: 51.

⁴ عبد القادر ناصور، "إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، محاولة تحليل، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2014)، ص: 175.

6.1. **سعر الفائدة:** إن النظرية الاقتصادية تؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري ، إذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه ، وبمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد أن تدفعه الشركة للحصول على الأموال اللازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة.

1.7. **وفرة وكفاءة الموارد البشرية:** تعتبر تكلفة اليد العاملة، على اختلاف درجة تأهيلها وكفاءتها، ومن بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمستثمرين الأجانب الذين يسعون إلى الاستفادة من ارخص العمالة المتاحة لدى البلدان المضيفة، فالموارد البشرية (رأس المال البشري) تعد بمثابة القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية واستخدامها، ولذلك فان وفرة هذه الموارد يعد شرطاً ضرورياً من شروط استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث لم يعد توفير اليد العاملة الرخيصة وغير الماهرة يشكل حافزاً خاصاً لجلب المستثمرين لأجانب، ذلك لان العديد من البلدان لاسيما النامية منها تتمتع بنفس هذه الخاصية¹.

2. **المحددات السياسية:** يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار، والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار.

وقد أوضح Basi1963 إن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من 1985 Schneider and frey شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976م، 1979م، 1980م، إن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعد الاستقرار السياسي والأمني احد محددات توفير بيئة جاذبة للاستثمار في أي بلد².

3. **المحددات القانونية والإدارية:** تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار، ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، التي

¹ نفس المرجع، ص:176.

² خاطر أسمهان، مرجع سابق، ص:89.

تنعكس سلباً على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلاً عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية والقوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار¹. ويمكن تناول أهم هذه المحددات كآتي²:

3-1 توفر إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر: إن وجود الأنظمة الاستثمارية والتشريعات الواضحة المستقرة أحد الجوانب المهمة التي يوليها المستثمر عناية خاصة في دراسته المتعلقة بالاستثمار في اقتصاد ما، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار، فلا بد من توافر عدة مقومات أهمها:

3.1.1- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وإن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الصادرة لحماية المستثمر.

3.1.2- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

3.1.3- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

3.1.4- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.

3.1.5- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.

3.2 توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة: أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والإطارات.

ومن بين الحوافز الضريبية نذكر³:

Ⓒ الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وقد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل.

¹ فلاح خلف الربيعي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"، الحوار المتمدن، العدد 3486، 2011، ص: 01.

² خاطر أمهمان، مرجع سابق، ص: 92-93.

³ خاطر أمهمان، مرجع سابق، ص: 93.

• **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة

استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

• **منح البحوث والتطوير:** وتقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعربية

يعد البحث عن سبل تسهيل وتشجيع انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من الانشغالات الكبرى لواضعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية والدول النامية وذلك لما تلعبه من دور في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وماله من آثار إيجابية على الاقتصاد القومي كنقل التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات التسويقية والإدارية مما يساهم في ارتفاع مستوى الإنتاجية، حيث لا تتوقف أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لجذب النفقات التمويلية فحسب وإنما تتعدى ذلك إلى زيادة الأصول غير المنظورة والمتمثلة في تخفيض تكلفة الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم والنهوض بالقدرات البشرية والارتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية، وتحسين القدرة التنافسية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات ومن ثم سعت الدول العربية والنامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

مازال الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق التدفقات الأخرى من رؤوس الأموال الخاصة في البلدان النامية فضلا عن تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية فانه مثل أكثر من نصف جميع التدفقات المتجهة للبلدان النامية، وكان أكبر بكثير من المساعدات الإنمائية الرسمية، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في مجموعة من البلدان النامية في حين أن المساعدات الإنمائية الرسمية مازالت هي أهم مصدر للتمويل في عدد من البلدان النامية الأخرى وبصورة خاصة في معظم البلدان الأقل نمواً، وحتى وإن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد فاقت المساعدات الإنمائية.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، انخفاضات في السنوات الثلاثة الموالية حيث بلغت نحو 212، 171، 180 مليار دولار في السنوات 2001، 2002، 2003، وبنسب انخفاض تقدر بحوالي 16.3%، 32.4%، 28.9% على الترتيب بالمقارنة بسنة 2000، لكن عرفت حصتها اتجاها تصاعديا خلال السنوات الثلاث، حيث بلغت حوالي 25.4%، 27.3%، 32% على الترتيب، ويعزى هذا الارتفاع في حصتها إلى أن الدول المتقدمة عرفت انخفاضا أكبر من الدول النامية خلال هذه السنوات حيث وصل الانخفاض فيها إلى حوالي الضعف أو أكثر وهذا راجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001¹.

¹ عمر ياسين محمود خضروات، محمد الروسان، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية حالة الاقتصاد الأردني"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 91، التأسيس: السنة الخامسة والثلاثون، 2012، ص: 25.

لتشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بعد ذلك الانخفاض ارتفاعا واتجاها تصاعديا خلال السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، حيث بلغت حوالي 283.6، 316.4، 413، 499.7 مليار دولار على الترتيب، وبنسبة زيادة بلغت في المتوسط حوالي 100% مقارنة بالفترة 2001-2003، وعرفت حصتها ارتفاعا نسبيا كذلك مقارنة بالفترة السابقة، لكن اتخذت اتجاها تنازليا كالتالي 39.5%، 33%، 29.2%، 27.2% على الترتيب، ليتواصل الارتفاع لتبلغ هذه التدفقات ذروتها في سنة 2008 بحوالي 630 مليار دولار وعرفت حصتها كذلك ارتفاعا، حيث بلغت حوالي 32.67%، لتشهد بعد ذلك انخفاضا في سنة 2009 بنسبة حوالي 24%، لكن عرفت حصتها ارتفاعا بنسبة 10% عن السنة الماضية، حيث بلغت حوالي 43.45%، وذلك راجع إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، عرفت انخفاضا أكبر من الانخفاض الذي عرفته الدول النامية، ويعزى هذا الانخفاض إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، حيث كان تأثيرها على الدول المتقدمة أكبر بكثير من تأثيرها على الدول النامية¹.

وقد عكست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 تباينا في نمط التوزيع عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم. ولعل أهم ما يميز أهم اتجاهاتها، وفقا لأحداث لتوقعات فقد نمت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال 2010. نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحوادها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول، مما مكنها من جذب تدفقات بلغت 525 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 10% خلال عام 2010 مقابل 487 مليار دولار عام 2009، وبحصة بلغت 47% مقابل 43% من إجمالي التدفقات العالمية. شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعا بنسبة 17%، لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال عام 2011 من 1.3 تريليون دولار في العام السابق وخلال عام 2011، استطاعت الدول النامية ومجموعة الاقتصاديات المتحولة استقطاب، نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر للعام الثاني على التوالي بنسبة 11% لتصل إلى 344 مليار دولار.

وخلال 2012 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسبة 8%، لتبلغ 668 مليار دولار، وللمرة الأولى جذبت الدول النامية لوحدها نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية رغم تراجع القيمة بنسبة 5%، كما توجهت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال 2013 نحو الصعود بنسبة 3.8% لتبلغ 745 حيث ارتفعت التدفقات الواردة لمجموعة الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية، لتمثل حصة قياسية لم تبلغها من قبل تزيد عن 60% من التدفقات العالمية².

¹ نفس المرجع، ص: 26.

² الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، "الأهداف في التنمية المستدامة: خطة العمل"، استعراض عام 2014، ص: ص: 02، 03.

الجدول رقم (01-02): حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: مليار دولار

السنة	ت.د.ن	العالم	الحصة	السنة	ت.د.ن	العالم	الحصة
1999	240.2	1270.8	18.9%	2007	499.7	1833.3	27.25%
2000	212	832.6	25.4%	2008	630	1928	32.67%
2001	171	625.2	27.3%	2009	478	1100	43.45%
2002	180.1	561.1	32%	2010	525	1122	46.79%
2003	283.6	717.7	39.5%	2011	1148	3412	33.64%
2004	316.4	958.7	33%	2012	1169	2677	43.66%
2005	413	1411	29.2%	2013	1232	2863	43.03%

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، تشجيع الروابط، استعراض عام، 2001، ص: 04.
- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية، استعراض عام، 2007، ص: 02.
- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، استعراض عام، 2008، ص: 02.
- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، استعراض عام، 2010، ص: 02.
- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، استعراض عام، 2014، ص: 02، ص: 03.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

1- **دول إفريقيا:** شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول إفريقيا، تطورات وتغيرات ملحوظة حيث بلغت خلال الفترة 2002-2007 حوالي 29.93 مليار دولار، كذلك شهدت حصتها ارتفاعاً، حيث بلغت من إجمالي تدفقاته في الدول النامية حوالي 9.6%، ومن إجمالي تدفقاته في العالم حوالي 2.94%، لكن رغم ذلك تبقى حصتها ضعيفة مقارنة بأقاليم الدول النامية الأخرى¹. أما في سنة 2008، فقد ارتفعت تدفقاته لتبلغ حوالي 82 مليار دولار بالرغم من الأزمة المالية العالمية، وقد أسهمت عمليات اندماج الشركات، وحيازتها عبر الحدود بجزء كبير في هذا الارتفاع، حيث تضاعفت قيمتها أكثر من الضعفين، وكذلك ازدهار أسواق السلع الأساسية العالمية كان عاملاً أساسياً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم، وبهذا ارتفعت حصتها من الدول النامية لتبلغ حوالي 13%، ومن تدفقاته في العالم حوالي 4.6%، أما في سنة 2009 فقد انخفضت هذه التدفقات إلى 59 مليار دولار، أي بنسبة 19% بالمقارنة مع عام 2008، وهذا راجع إلى الانكماش في الطلب العالمي، وهبوط أسعار السلع الرئيسية، لكن مع ذلك ارتفعت حصتها من تدفقاته إلى العالم لتبلغ حوالي 5.2%، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول إفريقيا تطورات ملحوظة، حيث بلغت خلال الفترة 2010-2013 في المتوسط حوالي 61.25 مليار دولار، أما حصتها في من التدفقات العالمية فكانت

¹ نفس المرجع، ص: 03.

حوالي 2.08% ، وفي ما يخص حصتها من الدول النامية فقد كانت مرتفعة بحوالي 5.31%، مقارنة بسنة 2009.

2- إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي: عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، تطورات ملحوظة، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة 2002-2007 حوالي 82.28 مليار دولار، أما حصته من إجمالي تدفقات الدول النامية بلغت حوالي 26.4% ومن إجمالي تدفقاته في العالم بلغت حوالي 8%. أما في سنة 2008 فقد ارتفعت تدفقاته إلى حوالي 183 مليار دولار، وبلغت حصته من تدفقاته في الدول النامية حوالي 29%، ومن تدفقاته في العالم حوالي 10.3%، أما في سنة 2009 فقد انخفضت تدفقاته إلى حوالي 117 مليار دولار، وانخفضت حصته من تدفقاته في الدول النامية إلى حوالي 24.4%، لكن ارتفعت حصته من إجمالي تدفقاته في العالم إلى حوالي 10.5%¹. بينما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي تطورات ملحوظة خلال الفترة 2010-2013 حيث بلغت خلال هذه الفترة حوالي 363.75 مليار دولار، أما حصتها من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت ما يقارب 2.08% ، وفي ما يخص حصتها في الدول النامية فقد قدرت بحوالي 31.75 مليار دولار في المتوسط، وبلغ نصيبها من التدفقات العالمية حوالي 12.38% ، أما بالنسبة لحصتها من الدول النامية فبلغت حوالي 31.55% .

3- دول آسيا : عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول آسيا، تطورات ملحوظة خلال الفترة 2000-2009، حيث بلغت في المتوسط حوالي 178.17 مليار دولار، وبلغت حصتها من إجمالي تدفقاته في الدول النامية حوالي 60.6%، أما حصتها من إجمالي التدفقات في العالم قدرت بـ 18.6%. كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا تطورات ملحوظة خلال الفترة 2010-2013، حيث بلغ في المتوسط حوالي 722.25 مليار دولار، وبلغت حصتها 24.52% من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة حصتها من الدول النامية فكانت حوالي 62.90%.

1- غرب آسيا: بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا، خلال الفترة 2002-2007 ارتفاعا بلغ حوالي 36.03 مليار دولار، وشهدت حصتها على المستويين تطورا ملحوظا، حيث قدرت حصتها من إجمالي التدفقات في الدول النامية حوالي 11.6%، أما حصتها من التدفقات العالمية بلغت حوالي 3.5%، أما في سنة 2008 فقد ارتفعت إلى حوالي 90 مليار دولار، وارتفعت حصتها كذلك إلى حوالي

¹ عبد الحق طير، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2012)، ص: 60، 61.

14.2% من تدفقاته في الدول النامية وإلى حوالي 5% من إجمالي تدفقاته في العالم، أما في سنة 2009 فقد انخفضت تدفقاتها بحوالي 24% عن سنة 2008، إلا أن حصتها من تدفقاته في الدول النامية بقيت مستقرة، حيث بلغت حوالي 14.2% أما حصتها من تدفقاته في العالم فقد ارتفعت إلى حوالي 6%. وخلال لفترة 2010-2013 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات ملحوظة، حيث قدرت بحوالي 72.25%، وبلغت 2.44%، فيما يخص حصتها من التدفقات العالمية، وفيما يتعلق بنصيبها من الدول النامية حوالي 6.29%.

2- **شرقي آسيا:** بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي آسيا خلال الفترة 2002-2007 حوالي 108.58 مليار دولار، وبلغ نصيبها خلال هذه الفترة حوالي 34.9% من إجمالي تدفقات الدول النامية، أما نصيبها من إجمالي التدفقات العالمية بلغ حوالي 10.6%¹، كما تعرض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2013 لتطورات ملحوظة حيث بلغت حوالي 604.6 مليار دولار، وبلغت حصتها من العالم حوالي 20.54% أما فيما يتعلق بحصتها من الدول النامية فقد قدرت بحوالي 52.61%.

3- **جنوب آسيا:** بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا خلال فترة 2002-2007 حوالي 14.93 مليار دولار، وبلغ نصيبها خلال هذه الفترة حوالي 4.8% من إجمالي تدفقات الدول النامية، أما نصيبها من إجمالي التدفقات العالمية بلغ حوالي 1.46%. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات كبيرة خلال الفترة 2010-2013، حيث بلغت من الدول النامية حوالي 3.95%.

4- **جنوب شرقي آسيا:** بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب شرق آسيا 2002-2007 (38.11) مليار دولار، وبلغ نصيبها خلال هذه الفترة حوالي 12.26% من إجمالي تدفقات الدول النامية، أما نصيبها من إجمالي التدفقات العالمية بلغ حوالي 3.74%. أما في سنة 2008 فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي وجنوب شرقي آسيا حوالي 282 مليار دولار وبلغت حصته من تدفقاته في الدول النامية حوالي 44.7% وحصته من إجمالي تدفقاته في العالم حوالي 16%، أما في سنة 2009 فقد انخفضت التدفقات إلى حوالي 233 مليار دولار، وبالرغم من هذا الانخفاض، إلا أن حصته قد ارتفعت، حيث بلغت حوالي 48.7% من تدفقاته في الدول النامية، و21% من تدفقاته في العالم. وتعرض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2013، لتطورات ملحوظة حيث بلغت حوالي 604.6 مليار دولار، وبلغت حصتها من العالم حوالي 20.54%، أما فيما يتعلق بحصتها من الدول النامية فقد قدرت بحوالي 52.61%².

الجدول رقم (01-03): التوزيع الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (2002-2013)

¹ نفس المرجع، ص: 61.

² نفس المرجع، ص: 63.

الوحدة: مليار دولار

الإقليم	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
دول إفريقيا	14.6	18.7	18	29.5	45.8	53	72	59	53	55	67	70
أم. اللاتينية الكاريبي	57.8	45.9	94.4	76.4	92.9	126.3	183	117	309	355	380	411
دول آسيا	98.5	115.1	170.3	210	272.9	319.3	372	301	685	735	717	752
غرب آسيا	5.5	12	20.6	42.6	64	71.5	90	68	72	75	67	75
شرقي آسيا	67.7	76.7	106.3	116.2	131.9	156.7	282	233	567	603	608	640
جنوب آسيا	7.1	5.9	8.1	12.1	25.8	30.6			45	57	41	30
جنوب شرقي آسيا	18.1	24.6	35.2	39.1	51.2	60.5			567	603	608	640

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على بيانات:

- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، استعراض عام، 2007، ص 02.
- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، استعراض عام، 2010، ص 09.
- الاونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة خطة عمل، استعراض عام، 2014، ص: 03.

المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تسعى الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تطوير بيئة أداء الأعمال من محاور متعددة، فقامت بمحاولة تحسين مناخها وتهيئته بمختلف التخفيضات والإعفاءات الضريبية وذلك بإصدار برامج وتشريعات قانونية وقوانين جديدة، وكذلك بناء شراكات وتكتلات من أجل إبرام العديد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، وبالرغم من ذلك فإن نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات على المستوى العالمي مازال ضئيلاً ولا يرقى إلى المستوى المأمول.

الفرع الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول العربية: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008¹. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6 من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و6.4 من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4 عام 2000 إلى 6.8 عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3.2 عام 2013 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2014 نحو 3.5².

¹ نفس المرجع، ص: 61.

² مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2015، ص: 73.

1- **التوزيع الجغرافي:** وقد تواصل خلال العام 2014 تركيز الاستثمار الأجنبي الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بقيمة 10.1 مليارات دولار وبحصة 23%، تلتها في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18.3% كما جاءت في مصر المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليارات دولار وبنسبة 10.9% من الإجمالي العربي، ثم حل العراق رابعا بقيمة 4.782 مليارات دولار وبحصة 10.9%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.58 مليارات دولار وبنسبة 8.2%.

- وكشفت تلك البيانات عن تراجع كبير في حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول العربية من 22.8 مليار دولار عام 2012 إلى 5.7 مليارات دولار فقط عام 2013، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذبا واضحا خلال الفترة بين عامي 2003 و2011 حيث اتخذت مسارا صعوديا من 4.9 مليارات دولار عام 2003 حتى بلغت ذروتها القصوى عام 2008 بقيمة 58.1 مليار دولار قبل أن تهوي إلى 10.3 مليارات عام 2009 ثم تعاود الصعود إلى 26.3 مليار دولار عام 2011 ليصل مجموعها خلال الـ 11 عاما بين عامي 2003 و2013 نحو 190.2 مليار دولار.

2- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية:** شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 10% من 37 مليار دولار 2013 إلى 33.4 مليار دولار عام 2014. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.5% من الإجمالي العالمي البالغ 1354 مليار دولار، و7.1% من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار. ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98% لعام 2014، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال المباشرة بقيمة 13 مليار دولار وبحصة بلغت 39.2 تلتها قطر بقيمة 6.7 مليارات بحصة 20.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات وبحصة 16.1% ثم الإمارات في المركز الرابع بقيمة 3 مليارات وبحصة 9.2% ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.9 مليار وبحصة 3.5%، ثم ليبيا في المرتبة السابعة بقيمة 940 مليون دولار بحصة 2.8%، ثم جاءت المغرب ومصر والعراق والأردن واليمن وتونس على الترتيب. أما فلسطين والبحرين فقد شهدتا تدفقات سلبية في حين لم يصل رصد تدفقات صادرة من الجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال¹.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" لعام 2003 حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن القطاع

¹ نفس المرجع، ص ص: 79، 80.

الأولي الزراعة والتعدين يستحوذ فقط على ما نسبته % 2.5 من الإجمالي، في حين بلغت حصة القطاع الثاني الصناعة حوالي 31.2 % والقطاع الثالث الخدمات حوالي 66.3 % ، وضمن القطاع الثاني كانت قطاعات مثل النشر والطباعة والإنتاج الإعلامي والصناعات الكهربائية والإلكترونية والفحم والبتروك والوقود النووي هي الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر . وبالمثل في القطاع الثالث فقد استأثرت قطاعات النقل والتخزين والاتصالات والخدمات المالية بالحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تشير بيانات " الأونكتاد " إلى أن الدول المتقدمة وبخاصة أمريكا وأوروبا، تستحوذ على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني والثالث، أما الدول النامية ومنها الدول العربية ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها قد جاء بالأساس لتمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول وعمليات التحرر المالي والاستثماري في صناعات تندرج ضمن القطاعين الثاني والثالث في حين تركزت الاستثمارات المتجهة إلى الدول الأقل نمواً وبعض الدول الأفريقية، في القطاع الأولي وبخاصة النفط علماً بأن صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي والتمويل، قد بدأت تتسم بأهمية ملموسة خلال الفترة القريبة الماضية.

أما التوزيع القطاعي في الدول العربية، فتشير بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى وجود اختلاف كبير في مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول العربية ، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي في الدول النفطية الحصة الأكبر ، في حين تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول غير النفطية في القطاعين الثاني والثالث . وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن الميزة التنافسية لدى الدول العربية تتفاوت بين دولة وأخرى وبالتالي ينبغي أن تقوم الدول العربية بتنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية مع الأخذ في الاعتبار القطاعات ذات الكثافة التقنية العالية بعيداً عن القطاعات التقليدية ، وإن كان لا زال هنالك مجالاً رحباً للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية¹.

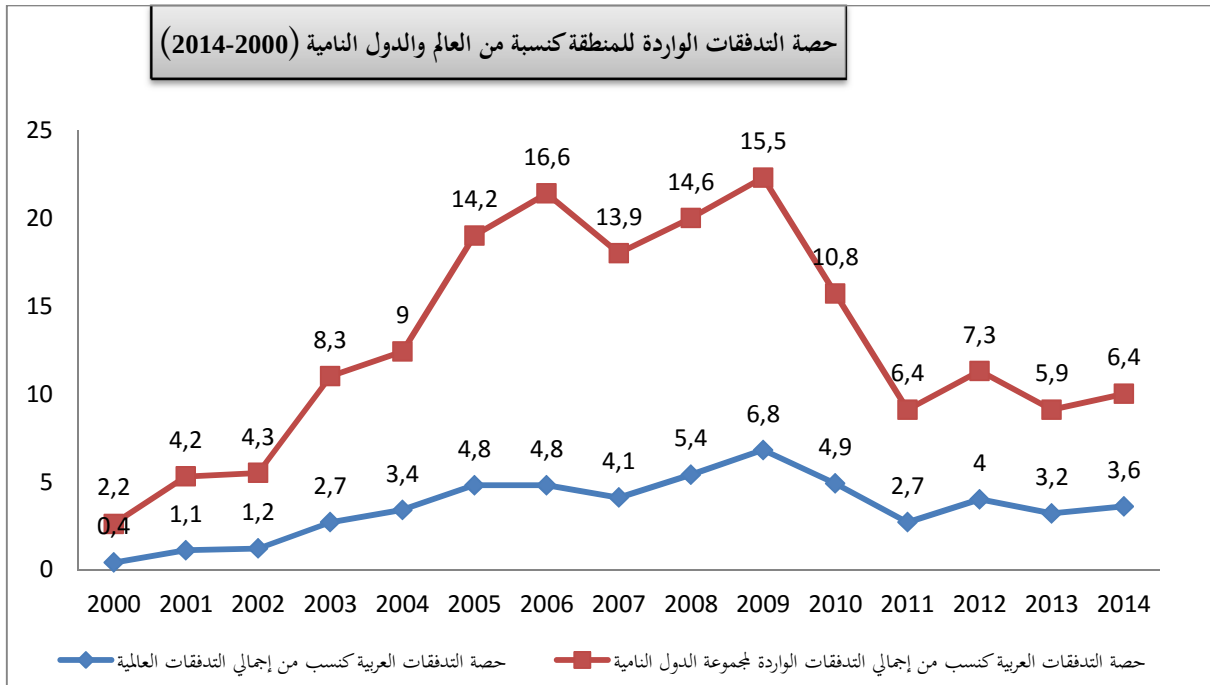
المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تسعى الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تطوير بيئة أداء الأعمال من محاور متعددة، فقامت بمحاولة تحسين مناخها وتجهيزها بمختلف التخفيضات والإعفاءات الضريبية وذلك بإصدار برامج وتشريعات قانونية وقوانين جديدة، وكذلك بناء شراكات وتكتلات من أجل إبرام العديد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، وبالرغم من ذلك فإن نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات على المستوى العالمي مازال ضئيلاً ولا يرقى إلى المستوى المأمول.

¹ عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية"، العدد 01، الكويت، 2004، ص ص: 07، 08.

الفرع الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول العربية: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6 من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و6.4 من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4 عام 2000 إلى 6.8 عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3.2 عام 2013 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2014 نحو 3.5¹.

الشكل رقم (01-02) يمثل حصة التدفقات الواردة للمنطقة كنسبة من العالم والدول النامية في الفترة (2014-2000).



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2015، ص:75.

- **التوزيع الجغرافي:** وقد تواصل خلال العام 2014 تركيز الاستثمار الأجنبي الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بقيمة 10.1 مليارات دولار وبحصة 23%، تلتها في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18.3% كما جاءت في مصر المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليارات

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص:73.

دولار وبنسبة 10.9% من الإجمالي العربي، ثم حل العراق رابعا بقيمة 4.782 مليارات دولار وبحصة 10.9%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.58 مليارات دولار وبنسبة 8.2%¹.

الجدول رقم (04-01): يمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في الفترة (2013-2014)

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2013	2014	الحصة من الإجمالي لعام 2014 %	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	10,488	10,066	22,9	-422	-4
السعودية	8,865	8,012	18,3	-853	-10
مصر	4,192	4,783	10,9	591	14
العراق	5,131	4,782	10,9	-349	-7
المغرب	3,298	3,582	8,2	284	9
لبنان	2,880	3,070	7	190	7
الأردن	1,747	1,760	4	13	1
الجزائر	2,661	1,488	3,4	-1,173	-44
السودان	1,688	1,227	2,9	-411	-24
سلطنة عمان	1,626	1,180	2,7	-446	-27
تونس	1,117	1,060	2,4	-57	-5
قطر	-840	1,040	2,4	1,881	224
البحرين	989	957	2,2	-31	-3
موريتانيا	1,126	492	1,1	-634	-56
الكويت	1,434	486	1,1	-948	-66
جيبوتي	286	153	0,3	-133	-47
فلسطين	176	124	0,3	-52	-30
الصومال	107	106	0,2	-1	-1
ليبيا	702	50	0,1	-652	-93
اليمن	-134	-578	-1,3	-444	-332
سورية	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	47,539	43,892	100	-647.3	-8

المصدر : الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2015 (تم تعديل بيانات 2013).

¹ نفس المرجع، ص: 75.

وكشفت تلك البيانات عن تراجع كبير في حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول العربية من 22.8 مليار دولار عام 2012 إلى 5.7 مليارات دولار فقط عام 2013، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذبا واضحا خلال الفترة بين عامي 2003 و2011 حيث اتخذت مسارا صعوديا من 4.9 مليارات دولار عام 2003 حتى بلغت ذروتها القصوى عام 2008 بقيمة 58.1 مليار دولار قبل ان تهوي إلى 10.3 مليارات عام 2009 ثم تعاود الصعود إلى 26.3 مليار دولار عام 2011 ليصل مجموعها خلال الـ 11 عاما بين عامي 2003 و2013 نحو 190.2 مليار دولار¹.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 10% من 37 مليار دولار 2013 إلى 33.4 مليار دولار عام 2014. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.5% من الإجمالي العالمي البالغ 1354 مليار دولار، و7.1% من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار. ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98% لعام 2014، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال المباشرة بقيمة 13 مليار دولار وبحصة بلغت 39.2 تلتها قطر بقيمة 6.7 مليارات بحصة 20.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات وبحصة 16.1% ثم الإمارات في المركز الرابع بقيمة 3 مليارات وبحصة 9.2% ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.9 مليار وبحصة 3.5%، ثم ليبيا في المرتبة السابعة بقيمة 940 مليون دولار بحصة 2.8%، ثم جاءت المغرب ومصر والعراق والأردن واليمن وتونس على الترتيب². أما فلسطين والبحرين فقد شهدتا تدفقات سلبية في حين لم يصل رصد تدفقات صادرة من الجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال.

¹ نفس المرجع، ص: 76.

² نفس المرجع، ص ص: 79-80.

الجدول رقم (01-05) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية في الفترة (2013 و2014)

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2013	2014	الحصة من الإجمالي لعام 2014 %	قيمة التغير	نسبة التغير %
الكويت	16,648	13,108	39,2	-3,540	-21
قطر	8,021	6,748	20,2	-1,273	-16
السعودية	4,943	5,396	16,1	453	9
الإمارات	2,952	3,072	9,2	-120	4
لبنان	1,962	1,893	5,7	-69	-16
سلطنة عمان	1,384	1,164	3,5	-219	422
ليبيا	180	940	2,8	760	34
المغرب	332	444	1,3	112	-16
مصر	301	253	0,8	-48	6
العراق	227	242	0,7	14	433
الأردن	16	83	0,2	68	0
اليمن	73	73	0,2	0	83
تونس	22	39	0,1	18	0
موريتانيا	4	4	0,0	0	33
فلسطين	-48	-32	-0,1	16	-108
البحرين	1,052	-80	-0,2	-1,132	-
الجزائر	117	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
سورية	-	-	-	-	-
صومال	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	37,016	33,427	100	-3,589	-10

المصدر : الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2015 (تم تعديل بيانات 2013).

المطلب الرابع: الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

توضع سياسات الاستثمار عبر الحدود في سياق سياسي واقتصادي أعاقته على المستويين العالمي والإقليمي في السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات في التمويل والأمن الغذائي والبيئة¹، ويواجه اختلالات عالمية اجتماعية مستمرة خاصة في مجال التخفيف من وطأة الفقر، وترك هذه الأزمات والتحديات آثار عميقة على الطريقة التي

¹ نفس المرجع، ص: 81.

تشكل بها السياسات على المستوى العالمي، ويضطر صانعو السياسات إلى التفكير في وضع نموذج إنمائي جديد ناشئ يضع أهداف التنمية الشاملة والتنمية المستدامة على نفس مستوى النمو الاقتصادي بحيث يهدف إلى تفعيل التنمية المستدامة وذلك بوضع مدونات المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلاسل الإمداد العالمية تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان المضيفة.

ومن أهم هذه السياسات الحديثة الوطنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نهوض بالاقتصاديات المحلية¹:

1- الشركات المتعددة الجنسيات: يلاحظ من خلال تطور هذه الشركات أن دورها في الاقتصاد الدولي أخذ في التزايد، حيث يتواصل نمو الإنتاج الدولي مع تعاظم دور هذه الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد الدولي، ويمكن قياس تأثير هذه الشركات على الاقتصاد الدولي من خلال:

- حجم العمالة في الشركات التابعة. الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي.
- حجم المبيعات في الشركات التابعة.
- حصة الشركات التابعة من الناتج العالمي والصادرات العالمية.
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

كما ارتفع نشاطها الاقتصادي في سنة 2011 عبر كل المؤشرات الكبرى للإنتاج الدولي، بحيث لم تتمكن من تحويل المبالغ النقدية المتاحة لديها إلى استثمارات أجنبية مباشرة جديدة ومستمرة، ومن غير المرجح أن تفعل ذلك في المدى القصير حيث تسود حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية الدولية، إلا أنه على المدى المتوسط والطويل من المتوقع أن يؤدي التراكم النقدي الراهن إلى طفرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل، فخلال عام 2011 شهدت شركات عبر الوطنية ارتفاعاً لمعدل الإنتاج، ونمواً بمعدل 9% وسجلت مبيعات بلغت 28 تريليون و7 تريليونات دولار كقيمة مضافة، وقامت بتوظيف حوالي 69 مليون موظف، أما خلال سنة 2012 وحسب تقارير فإن الشركات عبر الوطنية شهدت ارتفاعاً لمعدل الإنتاج، حيث ارتفع رصيد استثماراتها الأجنبية المباشرة بنسبة 9% لتبلغ 23 تريليون خلال 2012، وحقق مبيعات بقيمة 26 تريليون دولار و6.6 تريليونات كقيمة مضافة، وقد قامت بتوظيف 72 مليون موظف خلال عام 2012، كما كشفت التقارير عن بقاء شركة زين للاتصالات ضمن قائمة 100 شركة وطنية غير مالية من حيث قيمة الأصول في الدول النامية².

¹ أحمد نصير، مرجع سابق ص: 75، 76، 80.

² نفس المرجع، ص: 75.

2- سياسات التنمية الشاملة والمستدامة: أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012 أن العالم في حاجة إلى جيل جديد من السياسات التي ستضع النمو الشامل والتنمية المستدامة في قلب المجهودات المبذولة لاجتذاب والاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر كما يشير التقرير إلى أن مثل هذا الاتجاه يضع تحديات أمام الوطنيين والدوليين من صانعي القرار، ويسعى "جيل جديد" من سياسات الاستثمار إلى مواجهة مخاوف محددة متعلقة بالتنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي، قبل التطرق إلى هذين المستويين يجب التطرق إلى معرفة مبادئ التنمية المستدامة وأهم مؤشرات الاقتصادية المعتمدة حسب لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة¹.

3- الصناديق الثروة السيادية كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: فيما بدأ الاقتصاد العالمي يخرج من تحت أنقاض الأزمة المالية، عززت صناديق الثروة السيادية مركزها بوصفها جهات فاعلة وهامة في الأسواق المالية العالمية وما وراءها، وتندرج صناديق الثروة السيادية في «فئتين رئيسيتين، الأولى هي الصناديق السلعية الممولة في الغالب من عائدات النفط، أما الثانية فهي غير السلعية الصناديق الممولة أساساً من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية، وفي بعض الحالات من المعاش التقاعدي والاحتياطات. ورغم أنها لا تشكل سوى أقلية، إلا أن هذه الأخيرة (الصناديق غير السلعية) قد نمت، ولكن بوتيرة أسرع على مدى العقد الماضي، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر.

¹ نفس المرجع، ص: 80.

الخلاصة

بعد أن تطرقنا لمختلف المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى النظريات المفسرة له، لاعتبارها الأساس للدراسة، أصبح واضحاً الآن بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية في تنمية الاقتصاديات، ولكن يبقى كغيره من الظواهر الاقتصادية التي لها أثارها السلبية والإيجابية.

وبعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية وذلك لما يشهده من تطورات في تدفقاته خلال السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، وذلك راجع إلى ما تبذله الدول وخاصة النامية من جهود في سبيل استقطابه من خلال مختلف الحوافز التي تقدمها لتحقيق أهدافها التنموية خاصة في ما يتيح من مزايا كنقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل والاهم تكوين قاعدة اقتصادية صلبة.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في
(الجزائر - السعودية).

تمهيد

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار في هذه الدول. فجهود الجزائر والسعودية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة المحيط الاقتصادي، وإصدار تشريعات لتشجيع الاستثمار وتكييف اقتصاديهما مع التحديات العالمية من خلال تبني عدة إجراءات في هذا الشأن، بطبيعة الحال متفاوتة من بلد إلى آخر.

وسوف نتناول في هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة (الجزائر والسعودية) من خلال تناول المباحث الثلاثة التالية:

- ❖ المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- ❖ المبحث الثاني مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي؛
- ❖ المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم مؤشرات الأداء كل من الجزائر والسعودية؛

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين المحليين والأجانب لا يقررون توطین استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ. لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم المناخ الاستثماري، محفزاته وضمائنه وموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤشرات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري والإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة من العوامل الخاصة والتي تحدد شكل الفرص والخوافز التي تمكن الشركات على نحو منتج وخلق فرص العمل، ويتمثل الإطار القانوني والتشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان محكما ومنظما وغير معقد كان محفزا أكثر للمستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين¹.

أولا: مقومات المناخ الاستثماري: يتركز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها في ما يلي:

1. المناخ السياسي والأمني: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار جهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطین أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها في ما يلي²:

✓ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.

✓ موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية.

¹ إيمان زوييري، "أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تسويق وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014)، ص: 80.

² سميرة مروت، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري للفترة (2006-2012)"، (مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014)، ص: 38.

✓ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

✓ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

1- **المناخ الثقافي والاجتماعي:** يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال²:

✓ دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.

✓ درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

✓ دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.

✓ درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

2- **المناخ الاقتصادي:** ويمكن إجمال أهم العناصر المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي³:

✓ مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.

✓ مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

✓ درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

✓ مرونة وكفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق رأس المال داخل الدولة.

✓ مدى استقرار السياسات العسكرية ومعدلات التضخم.

✓ درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة

¹ نفيسة ناصري، "اثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011)، ص:39.

² سناء مرغاد، "تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2013)"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015)، ص:50.

³ عبد الكريم رباحي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الدول المغاربية، دراسة مقارنة: (تونس والجزائر والمغرب)"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014)، ص:44، 45.

من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، وعلى هذا الأساس سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر وهي تتمثل:

1. قانون النقد والقرض 1990: يعتبر القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين الأساسية للإصلاحات، حيث يعد بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية. كما اعتبر خطوة هامة في سياسة التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يلاحظ في الفقرة الخامسة من المواد 181 إلى 192، والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة للترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد عملت تلك المواد بالقانون 10/90 والذي أهم ما جاء بها هو استبدال معيار الجنسية بمعيار الإقامة، حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو أقسامها أو لكل شخصية معنوية من طرف نص القانون¹.

2. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات: جاء المرسوم التشريعي رقم 93-12 لتحديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، وترتكز فلسفته على ما يلي²: مبدأ حرية الاستثمار، أصناف الاستثمار، مبدأ المساواة، إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، مبدأ التشجيع على الاستثمار.

3. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار: لقد أجرت الجزائر عدة تعديلات لتشجيع الاستثمار وهو صدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 والتعلق بتطوير مناخ الاستثمار، حيث قدمت العديد من الحوافز والتسهيلات سواء أثناء الانجاز، أو الاستغلال التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. إضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة وهي³:

- مبدأ حرية الاستثمار.
- مبدأ إزالة كافة القيود الإدارية على الاستثمار.
- مبدأ عدم اللجوء إلى التأمين وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه.
- مبدأ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات.

¹ قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

² عائدة عبر بلعبيدي، عبد الحميد بخروس، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر"، (الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق

التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 10.

³ نفس المرجع، ص: 11.

4. الأمر رقم 08-06 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 السابق: ولقد تعديل وإتمام الأمر 03-01 بالأمر 06-

08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية¹:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- تحويل رؤوس الأموال والمدخيل.
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين.
- التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية لحماية الاستثمارات.
- إمكانية الطعن الإداري.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

المطلب الثاني: ضمانات وحوافز حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الحوافز والضمانات المقدمة لأي مستثمر أجنبي بالجزائر الدعامة والثقة له بالقيام بالمشاريع المسطرة من طرفه والرامي إلى تحقيقها للوصول لهدفه.

الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: توجد عدة حوافز تمنح للاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها²:

أولاً: الحوافز المالية والضريبية: رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات ومنها:

- وجود النظام الضريبي وربطه بالأولوية الاقتصادية.
- خفض التعريفات الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة.
- تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير المنتجات القائمة أو التي تسعى إلى ابتكارات جديدة.
- تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة.
- الإعفاءات المؤقتة والائتمان الضريبي للاستثمار.
- إعفاء الواردات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام والمواد المساعدة ومستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية.

ثانياً: الحوافز الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي بصفة خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منها³:

¹ دنيا لزهراري، "دور الضمانات الدولية في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015)، ص: 170.

² سمية مرون، مرجع سابق، ص: 43، 44.

³ نفس المرجع، ص: 42، 43.

- **حجم السوق المحلية (GDP):** أي يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الطلب الجاري، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرد من (GDP).
- **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين والشفافية في المعاملات المالية، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصدقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة الخوصصة يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.
- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يعد معدل نمو من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو وحجم التدفقات الواردة (GDP).
- **معدل التضخم:** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات.
- **سعر الصرف:** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.
- **توفر اليد العاملة:** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول وعليه الدول التي لها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها.
- **توفر البنى التحتية الملائمة:** تتمثل في شبكات النقل البري، البحري والجوي، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء، غاز)، فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **توفر المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة بأنها " جزء من ارض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب.

ثالثا: الحوافز السياسية: إن القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها.

رابعا: الحوافز القانونية: وتتمثل في ما يلي¹:

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف.
- الحماية القانونية الكفولة استثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم.

- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة الكفاءة في التطبيق.

خامسا: الحوافز الأخرى: تتمثل في ما يلي²:

- حوافز تنظيمية: تخفيض التقيد بمعايير بيئية ومعايير الصحة والعمل..الخ.
- تقديم الدعم الحكومي للخدمات: دعم البنى التحتية والتدريب والتأهيل الخاص باليد العاملة.
- امتيازات خاصة بالسوق: صفقات حكومية تفضيلية، إغلاق السوق من أي منافسين جدد.
- امتيازات الصرف الأجنبي: ضمان معدلات صرف تفضيلية، استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الأجنبية.

الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر: إن من أهم الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر ما يلي³:

- أولا: ضمان الحقوق المكتسبة: إن من أهم ضمانات الحقوق المكتسبة للمستثمر الأجنبي المباشر تتمثل ما يلي⁴:
- 1- مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات: إن المقصود بهذا المبدأ هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمار، والذي يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات الاستثمار، ذلك أن التعديلات المفاجئة في تشريعات الاستثمار، غالبا ما تحدث مخاوف لدى المستثمرين وتضيق عليهم فرص تحقيق الربح، إلا إذا اعتبر وأن الأحكام الجديدة أكثر ملائمة لمصالحهم.

¹ مبروك نزيه عبد المقصود، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 91، 92.

² نفس المرجع، ص: 93.

³ عبد الكريم رباحي، مرجع سابق، ص: 78، 79.

⁴ نفس المرجع، ص: 80.

2- عدم جواز المصادرة أو التأميم إلا بقانون أو عن طريق القضاء: نص قانون الاستثمار الجزائري على عدم جواز المصادرة الإدارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.

3- ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته: منح الأمر 03-01 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، حيث نصت المادة 31 من الأمر على أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة، انطلاقاً من مساهمة في رأس المال بواسطة عملية صعبة حرة التحويل مسعرة من بنك الجزائر ففي ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة، كما يشمل هذا لضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية¹.
ثانياً: أساليب وطرق حل المنازعات: من أهم أساليب طرق وحل المنازعات ما يلي²:

1- القضاء الوطني: نصت المادة 17 من الأمر 03-01 المعدل والمتمم بأن "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يسكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات قضائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر، تتعلق بالمصالحة و التحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص".

2- التحكيم الدولي: أجاز اللجوء إلى التحكيم الدولي قانون الاستثمار في الجزائر، بموجب المادة 17 من الأمر 03-01.

الفرع الثالث : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة 2001-2015: عرفت الفترة الممتدة ما بين 2001_2014 عودة الاستقرار والأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية واجتماعية و سياسية وهذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيزات والامتيازات المتقدمة من طرف الدولة إلا أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله. إضافة إلى البدء بتنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل ومراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بأمر رقم 03-01 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، وكذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر³.

¹ نادية خلوي، "اثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014)، ص: 65.

² نفس المرجع، ص: 66.

³ نفس المرجع، ص: 66.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014: يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من خلال الشكل الآتي:

الجدول رقم (01-02) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الواردة	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الواردة	2593.6	2746.4	2264	2571	1 499	1691	1755.8
المجموع							23627.7

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

— الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات على الموقع: www.andi.dz، تم التصفح بتاريخ: 2015/04/20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة ما بين (2001-2006) قد شهدت تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر عتبة مليار دولار، فسنة 2001 صدور قانون تطوير الاستثمار سجلت ما قيمته 1107.9 مليون دولار، فيما انخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 2003، 2004 مقارنة بسنة 2001 مسجلة 1065 881.9 633.7 مليون دولار على التوالي، وفي سنة 2007 شهدت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا طفيفا حيث سجلت هذه السنة قيمة 1661.8 مليون دولار مقارنة بسنة 2006 المسجلة ل 1795.4 مليون دولار، وهذا راجع للارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسعار العالمية للبترو، وسرعان ما استعادة التدفقات نسق التزايد حيث سجلت سنتي 2008 و 2009 تقدر ب 2593.6 و 2746.4 مليون دولار على التوالي إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض مرة أخرى إلى 2571 مليون دولار في سنة 2010 ليبلغ 2264 مليون دولار ثم انخفاض إلى 2571 مليون دولار في سنة 2010 وعاود الارتفاع في السنوات 2012، 2013، 2014 بلغت 1499، 1691، 1755.8 مليون دولار على التوالي¹.

وبصفة عامة يمكن القول أن تدفقات استثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2001-2014.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية: لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير نفطية محدودا، ذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها.

يوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في 2003-2014.

الجدول رقم (02-02) يمثل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصريح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003-2014

¹ نفس المرجع: ص: 67.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ / مليون دج	النسبة المئوية %
الزراعة	9	%1.60	5495	%0.23
البناء	95	%16.84	59713	%2.54
الصناعة	324	%57.45	1 613 708	%68.55
الصحة	6	%1.06	13 573	%0.58
النقل	19	%3.37	12 405	%0.53
السياحة	10	%1.77	462 619	%19.65
الخدمات	100	%17.73	97 145	%4.13
الاتصالات	1	%0.18	89 441	%3.80
المجموع	564	%100	2 354 099	%100

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

– الوكالة الوطنية لتطوير <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement> تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/05/05

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ يقدر ب 1613708 مليون دج أي ما يعادل 324 مشروع، ثم يأتي قطاع السياحة في المرتبة الثانية 462619 مليون دج أي ما يعادل 10 مشاريع في حين عادت المرتبة الثالثة لقطاع الخدمات بمبلغ 97145 مليون دج أي ما يعادل 100 مشروع، في حين بقيت القطاعات الأخرى ضعيفة لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية وهي قطاع الاتصالات، قطاع البناء، قطاع الصحة، قطاع النقل، وقطاع الزراعة على التوالي.

المطلب الثالث: موقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤشرات الدولية والإقليمية: يتميز موقع الجزائر في الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المؤشرات الإقليمية والدولية والتي سيتم التعرف إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: وضع الجزائر في المؤشرات الدولية: تتكون من¹:

أولا: مؤشر المخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر سواء كانت ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو مالية وكلما ارتفعت قيمة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، في حين أن انخفاض قيمته دلالة على أن البلد المضيف يتميز بارتفاع درجة مخاطرته. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

¹ نفس المرجع، ص: 78.

الجدول رقم (02-03) يمثل وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مخاطر درجة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	-	72

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2002، ص: 10.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2004، ص: 14.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2006، ص: 11.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2008، ص: 12.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2010، ص: 20.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2012، ص: 17.

يتضح من الجدول رقم (02-03) أن درجة مخاطر الجزائر تراوحت بين معتدلة ومنخفضة. وباستثناء سنتي 2002 و 2007 والتي تميزت بدرجة مخاطر معتدلة، فإن باقي السنوات عرفت درجة مخاطر منخفضة. كما أن مؤشر وكالة داند أند برادستريت للمخاطر القطرية Dun & Bradstreet¹ منح للجزائر التصنيف في سنة 2012 DB5c وهي درجة مخاطر معتدلة رغم تراجعها بدرجة واحدة عند سنة 2010 والتي صنفت فيها في الدرجة هو ما يوضحه الجدول التالي DB5b².

الجدول رقم (02-04): يمثل وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012

المؤشر	دان أند برادستريت	اليورومي	الكوفاس
الجزائر	132 دولة 2010	133 دولة 2012	165 دولة 2011
	DB5b	DB5b	DB5b

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت لسنة 2011، ص: 62.

لقد منح المؤشر اليورومي للجزائر 40.01 نقطة من 100 في سنة 2012، وهو تصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطرة المعتدلة ما يؤكد قدرها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ولتأكيد انخفاض مخاطر ممارسة الأعمال في الجزائر، فقد صنفها مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في الدرجة A 4 والتي تعني أن احتمال السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ولكن إمكانية السداد تبقى مقبولة جدا وهو ما وضع الجزائر في درجة المخاطرة المنخفضة³.

¹ هو مؤشر يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويتركز على تقييم المخاطر القطرية ليست فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والقوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة. ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات تغطي كلا من المخاطر السياسية والاقتصادية والخارجية والتجارية. انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2011)، مرجع سابق، ص: 57.

³ PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2013, l'Essort du Sud, le Progrès Humain dans un Monde Diversifié, 2013, p157.

ثانيا: وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية: بحسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة 2008-2014 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05) يمثل: ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2014.

2014 (186 دولة)		2013 (179 دولة)		2012 (179 دولة)		2011 (179 دولة)		2010 (179 دولة)		2009 (183 دولة)		2008 (162 دولة)	
الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية
14	146	14	145	15	140	14	132	13	105	14	107	13	102

Source: the Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index of Economic Freedom: <http://www.heritage.org/index>

يتضح من الجدول رقم (02-05) أن أسوأ تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2013 بـ: 49.6 نقطة يضعها في منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة. وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر محدودية الفساد بـ: 28.7 نقطة مئوية ومؤشر حرية القطاع المالي والملكية الفكرية بـ: 30 نقطة مئوية وحرية الاستثمار بـ: 45 نقطة مئوية وحرية العمل بـ: 48.3 نقطة مئوية¹.

إن هذه الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا زالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية وهو ما يستوجب العمل على تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ثالثا: مؤشر الأداء والإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر: يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانيات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات استثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جدا أو مرتفع أو منخفض جدا. وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسبا مع هذه الإمكانيات.

¹Terry Miller, Kim R.Holmes, and Eduin J. Feulner, 2013, Index of Economic Freedom, (Washington, D.C: the Heritage Foundation and Dow Jones & Company, (2013), pp.23-24

الجدول رقم (06-02) يمثل: وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانات خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	119	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانات	86	66	67	69	71	77	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن المصرية، لبنان، 2012، ص: 326.

يتضح من الجدول رقم (06-02) أن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكاناتها أي بأداء منخفض وبإمكانات مرتفعة. ومع الإمكانات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية وبنى تحتية وعمالة رخيصة وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن ما قابلها من تدفقات استثمارية كان محدودا، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذه الاستثمارات.¹

رابعا: مؤشر التنمية البشرية: يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم. وقد شهدت الجزائر تحسنا مستمرا في ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية ومعدلات متزايدة.

الجدول رقم (07-02) يمثل: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2007	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل	0.680	0.691	0.710	0.711	0.713	0.72	0.74

Source: PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2013, l'Essort du Sud le Progrès Humain dans un Monde Diversifié, (2013), p.161.

من خلال قراءة أرقام هذا الجدول يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر، إذ انتقلت من تنمية بشرية منخفضة سنة 1980 إلى تنمية بشرية متوسطة خلال الفترة 2005-2010 لترتقي بعدها إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، ومرد ذلك تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر. ففي سنة 2012 ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73.4 سنة وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى 22% مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى 5402 دولار.

¹ عميروش محمد شلغوم، مرجع سابق: ص: 367.

الفرع الثاني: موقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤشرات الإقليمية: من أهم المؤشرات الإقليمية ما يلي¹:

أولاً: وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال: مؤشر سهولة أداء الأعمال مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة . وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2009-2014 يظهر التراجع الكبير والمستمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 153 عام 2014 مسجلة بذلك تراجعاً في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08-02) يمثل: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المكونات الفرعية للمؤشر						
الترتيب في المؤشر الإجمالي لسهولة أداء الأعمال	134	136	143	148	151	153
بدء المشروع	141	147	150	153	159	164
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	136	147
الحصول على الكهرباء	118	122	165	164	139	148
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167	174	176
الحصول على الائتمان	131	135	138	150	126	130
التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127	131	133
حماية المستثمر	70	73	74	79	95	98
سداد الضرائب	166	168	162	164	174	173
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122	128	129
تصفية وإغلاق المشروع	49	51	52	59	61	60

Source: World Bank, Doing Business, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, and 2014 [http:// Arabic. Doingbusiness.Org/ data-explore/economies/Algeria](http://Arabic.Doinbusiness.Org/data-explore/economies/Algeria).

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول رقم 8 يتبين أن ترتيب الجزائر قد تراجع في جميع المؤشرات الفرعية

نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها . وحسب مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2014 فإن²:

1- بدء مشروع استثماري يحتاج إلى 14 إجراء ومدة 25 يوما وتكلفة تمثل 12.4 % من متوسط الدخل الفردي.

2- استخراج تراخيص البناء تحتاج إلى 19 إجراء وفي مدة 241 يوما وهو أعلى من المعدل المسجل في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط ب 16 إجراء وفي مدة لا تتجاوز 146 يوما.

¹ جمال بلخباط، مرجع سابق، ص: 42.

² World Bank & International Finance Corporation, Doing Business 2014, "Economies Profile: Algeria", Washington D.C., (2012), pp.10-13

3- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة % 1563 من متوسط الدخل الفردي .

4- تسجيل ملكية الأصل العقاري: تتطلب 10 إجراءات وفي مدة 63 يوما وبتكلفة تقدر ب 7.1 %من قيمة العقار.

5- الحصول على الائتمان: رغم التحسن المؤقت المسجل في سنة 2013 واحتلال الجزائر للمرتبة 126 بعدما كانت في المرتبة 150 سنة 2012.

6- التجارة عبر الحدود الدولية: لإتمام عمليات التصدير لابد من استخدام 8 سندات وفي مدة 17 يوما وبتكلفة 1270 دولار لكل حاوية مصدرة.

7- حماية المستثمر: يعتبر ترتيب الجزائر مقبولا في هذا المؤشر وهي في نفس الوضع مع اسبانيا (المرتبة 98) وأفضل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

8- دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 29 ضريبة وفي مدة 451 ساعة في السنة.

9- تنفيذ العقود التجارية: يتطلب تنفيذ العقود 45 إجراء إلزاميا وفي مدة تصل إلى 630 يوما.

10- تسوية حالات الإعسار: جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة.

من خلال المعطيات السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط(صعوبة الحصول على التمويل، الارتفاع في الضغط الضريبي وفي تكاليف عمليات التجارة الخارجية) وهو ما يعني تراجعاً في جاذبية الجزائر كحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: **وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية:** يظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعاً مهماً في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث جاء في المرتبة 110 عالمياً من بين 144 دولة بعدما صنف في المرتبة 87 من بين 142 دولة في العام 2011-2012 وبالتالي خسارة 23 مرتبة. وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20.5%) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7%) وانتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1%) لكل منها¹.

¹ جمال بلخباط، مرجع سابق ص: 63.

الجدول رقم(02-09) يمثل ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2013

المحاور الرئيسية	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2012-2011		ترتيب الجزائر حسب تقرير	الرتبة من بين 144دولة	فرق الاداء (التطور في الترتيب)
	الرتبة من بين 142دولة	النقاط/7	2012	2013	
ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي	87	4.0	110	3.7	-23
المتطلبات الأساسية	75	4.4	110	4.2	-14
1. مؤشر المؤسسات	127	3.1	89	2.7	-14
2. مؤشر البنية التحتية	93	3.4	141	3.2	-7
3. مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	100	5.7	-4
4. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	23	5.4	-11
معززات الكفاءة	122	3.4	93	3.1	-14
1.مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	136	3.4	-7
2.مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	108	3.0	-9
3. مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	143	2.8	-7
4. مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	144	2.4	-5
5. مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	142	2.6	-13
6. مؤشر حجم السوق	47	4.3	133	4.3	-2
عوامل تطور الإبداع والابتكار	136	2.7	49	2.3	-8
1. مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	-9
2. مؤشر الابتكار	132	2.4	144	2.1	-9

Source: World Economic Forum, the Global Competitiveness Reports: (2011-2012), pp. 94-95. and (2012-2013), pp.88-89.

من الجدول رقم (09) يتضح أن تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي هو نتيجة أساسية للتراجع المسجل في المحاور الرئيسية المكونة لهذا المؤشر وهي المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع والابتكار¹.

- 1- بالنسبة لمحور المتطلبات الأساسية فقد خسرت الجزائر 14 مرتبة عن سنة 2011-2012 منتقلة من المرتبة 75 إلى المرتبة 89 وقد مس التراجع كل العناصر المكونة لهذا المحور.
- 2- أما بالنسبة لمحور معززات الكفاءة فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 122 إلى المرتبة 136 لتخسر 14 مرتبة بسبب التراجع في كل المؤشرات الفرعية المكونة له.

¹ نفس المرجع، ص: 65.

3- محور عوامل تطور الإبداع والابتكار: على غرار المحورين السابقين سجلت الجزائر تراجعاً في ترتيبها حيث صنفت في المرتبة الأخيرة وكان ذلك انعكاساً لتراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية وخاصة مؤشر الابتكار الذي عرف تراجعاً ب 9 مراتب (المرتبة 141) .

من خلال استعراض ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية يتضح أن تحقيق الجزائر لترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي وحجم السوق لم يشفع لها لتحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العام للمؤشر. وهذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار هو حزمة من العوامل التي يجب توفيرها ليكون البلد وجهة استثمارية مقصودة¹.

ثالثاً: مؤشر الشفافية: يرصد مؤشر الشفافية درجة شفافية اقتصاد ما من خلال قياس مدى تفشي الفساد والرشوة بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة. وإذا أخذ المؤشر النقطة صفر، فهذا يعني أن البلد فاسد جداً أما إذا أخذ النقطة أو 100 فهذا دلالة على أن البلد نظيف جداً. وقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (10-02) يمثل: ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال 2012_2003

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب/ عدد الدول	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92	178/111	180/105	180/112	180/105
التنقيط	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4

Source: Transparency International, <http://Trancparency.org/index>.

يتضح من الجدول أن رقم القيمة القصوى للمؤشر لم تتجاوز 3.4 إلى 10، هو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاجها، وفي هذا الصدد أشار تقرير التنافسية العالمي لعام 2011-2012 والذي يتم فيه استقصاء آراء الشركات الأجنبية ومحلية حول قيود ممارسة الأعمال وإنجاز المشاريع في دولة ما، إلى أن الفساد يعتبر ثالث أهم عقبة تقف في وجه الاستثمار بنسبة 16%.

المبحث الثاني مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

يمكن إبراز الأهمية الخاصة التي لعبها الاستثمار الأجنبي في تحريك دواليب النشاطات الاقتصادية من خلال السياسة الاقتصادية الوطنية التي فتحت المجال واسعاً أمامه، ويأتي هذا المبحث لإعطاء نظرة شاملة عن تطور وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

¹ جمال بلخباط، مرجع سابق، ص: 50.

المطلب الأول: تطور وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي:

أولا : نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي: بدأت الشركات الأجنبية على استحياء الاستثمار في المملكة العربية السعودية بدءا من عام 1964، عندما أنشئت أول شركة برأسمال أجنبي في مدينة الطائف، تلتها شركة أخرى بسنتين وأنشأت لها مقرا في مدينة الدمام، ثم شركة ثالثة في عام 1981 واستقرت في مدينة جدة، وفي عام 1984 أنشئت أول شركة برأسمال أجنبي في مدينة الرياض، ثم أخذت الشركات في الزيادة سنة بعد أخرى .

وفي عام 1985 م أنشئت وزارة الصناعة والكهرباء وكان على عاتقها الارتقاء بالصناعة في المملكة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في النهضة الصناعية . وقد ظهر ذلك جليا في السنة التي تليها حيث تجاوزت تراخيص المشاريع التي أنشئت في عام 1986 م الأرقام الفردية لتصل إلى عشرة مشروعات صناعية ، وفي السنة التي بعدها وصلت المشاريع إلى 23 مشروعا صناعيا ثم أخذت أعداد المشاريع تتذبذب زيادة ونقصا حتى عام 1982 حيث وصلت فيه أعداد المشاريع إلى أكبر رقم وهو 27 مشروعا صناعيا.

بعد عام 1982 أخذت الأعداد تتناقص شيئا فشيئا حتى عام حرب تحرير الكويت عام 1991 و بعده ظهر النقص واضحا في أعداد المشاريع الصناعية، حيث أنها نزلت تحت مستوى العشرة مشاريع سنويا . ويمكننا القول بأن تطور أعداد المشاريع الصناعية مر بثلاث فترات¹:

الأولى : فترة ما قبل إنشاء وزارة الصناعة .

الثانية : فترة ما بعد إنشاء وزارة الصناعة والكهرباء .

الثالثة : الفترة الأخيرة وذلك من بعد حرب تحرير الكويت حتى نهاية فترة الدراسة . ونرى أنه يمكننا تقسيم التطور المباشر للاستثمار الأجنبي كما يلي:

1. **مرحلة ما قبل استخراج البترول :** وفي هذه المرحلة كانت الحكومة منشغلة في تأمين الأمن والاستقرار

والوحدة الوطنية واقتصادها ضعيف ويقوم على الكفاف.

2. **مرحلة استخراج البترول :** بدأت الشركات الأجنبية مع مرحلة البحث والتنقيب عن البترول وبدأ

الاستثمار.

3. **مرحلة إنشاء وزارة الصناعة والكهرباء.**

4. **مرحلة إنشاء الهيئة العامة للاستثمار.**

¹ فيصل جبيب حافظ، " دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص:95.

المطلب الثاني: التأطير القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تطور قوانين الاستثمار في المملكة: يعتبر مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية هو الذي يقوم بإصدار القوانين ويتم ذلك بواسطة مرسوم ملكي من قبل ملك المملكة العربية السعودية أصدر أول نظام للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عام 1955 ثم صدر نظام آخر في عام 1963 ، واحتوى على عدد من الحوافز التشجيعية لاستثمار رأس المال الأجنبي ثم صدر تعديل له في عام 1979 ، وأخيراً صدر نظام الاستثمار الأجنبي بتاريخ 10/04/2000 م، وعدل بتاريخ 24/06/2002.

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (02) وتاريخ 2001 بدلا من الدار السعودية للخدمات، وتهدف إلى العناية بشؤون الاستثمار بالمملكة وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات والعمل على تنميتها وزيادتها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة معها. ومن أهداف الهيئة العامة للاستثمار ما يلي¹:

- الهدف الأساسي هو العناية بشؤون الاستثمار في المملكة.
- إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، زيادة الدخل القومي وتنويع مصادره، نقل التقنية، تنمية الصادرات.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الداخلية والخارجية والفعاليات المتعلقة بالاستثمار وإقامتها والمشاركة فيها.
- تطوير قواعد المعلومات وإجراء المسودات الإحصائية اللازمة لمباشرة اختصاصاتها.
- أي مهام تسند إلى الهيئة نظاما.

ثانيا /مركز الخدمة الشاملة: أنشأت الهيئة العامة للاستثمار هذا المركز لتقديم كافة الخدمات اللازمة التي من شأنها تيسير الإجراءات وتسهيلها للمستثمرين الأجانب.

1- مهام المركز: تتمثل مهام المركز في ما يلي²:

- تعريف المستثمرين بالإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص المشروعات الاستثمارية.
- تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بمناخ الاستثمار والأنظمة واللوائح وكذلك الحوافز والمزايا.
- التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لتسهيل الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين، ولذلك توجد مكاتب اتصال للوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة ومنها³:

¹ الهيئة العامة للاستثمار: "نظام الاستثمار الأجنبي تنظيم الهيئة العامة للاستثمار اللوائح التنفيذية"، الطبعة الثانية، ربيع الثاني 1402 هـ، ص ص: 29-30.

² فيصل حبيب حافظ، مرجع سابق، ص: 96

³ نفس المرجع، ص: 96.

- وزارة الصناعة والكهرباء
- وزارة التجارة
- صندوق التنمية الصناعي السعودي
- وزارة الخارجية
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعي
- وزارة الداخلية
- وزارة البترول والثروة المعدنية
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني
- المديرية العامة للجوازات
- مصلحة الزكاة والدخل
- الإدارة العامة لشؤون الاستثمار
- وزارة الزراعة والمياه

2- أقسام مركز الخدمة الشاملة

2-1- **الاستقبال:** يستقبل طلبات الحصول على التراخيص لإقامة المشاريع الاستثمارية بالمملكة وطلبات تعديل تراخيص المشاريع القائمة على ألا يتجاوز مدة البث في التراخيص 30 يوما.

2-2- **وحدة خدمة المستثمرين:** تساعد المستثمر على تعبئة النماذج والاستثمارات واستكمال المستندات المطلوبة للحصول على التراخيص وكذلك تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بنظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية والأنظمة الضريبية وأنظمة العمل والعمال وقوائم الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وقائمة المشروعات المستثناة من الاستثمار الأجنبي وعناوين المستثمرين السعوديين الراغبين في إقامة مشاريع استثمارية بمشاركة أجنبية.

2-3- **خدمات ما بعد الترخيص:** تقديم الخدمات للمستثمر وتسهيل الإجراءات من قبل جميع الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة السابق ذكرها.

2-4- **وحدة المعلومات الاستثمارية:** يعد المركز من خلال وحدة المعلومات الاستثمارية تقارير وإحصائيات دورية عن عدد وحجم المشاريع الأجنبية والمشاركة بالمملكة واتجاهاتها، وإصدار الأدلة والكتيبات التعريفية ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة، ومتابعة استفادة المستثمرين عبر البريد الإلكتروني.

2-5- **وحدة العلاقة الحكومية:** تقوم هذه الوحدة بمساعدة المستثمرين في الحصول على التسهيلات من الجهات الحكومية المختلفة، وتذليل العقبات التي تواجههم عند تنفيذ مشروعاتهم، وتزويدهم بخطابات الدعم وبطاقة المستثمر التي تساعد في الحصول على العديد من المزايا والتسهيلات.

ثالثا: شروط وضوابط منح التراخيص للمستثمر الأجنبي: تتكون الشروط مما يلي¹:

1- عدم ورود النشاط الاستثماري ضمن قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي.

¹ نفس المرجع، ص: 86.

2- تطابق مواصفات المنتج ومواد إنتاجه مع مواصفات ومقاييس المملكة العربية السعودية، وفي حال عدم وجود تلك الأنظمة الخاصة بالمواصفات والمقاييس يتم الأخذ واعتماد أنظمة الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان.

3- الاستثمار في المنشآت الزراعية لا يقل حجم المال المستثمر عن خمسة وعشرين مليون ريال.

4- الاستثمار في المنشآت الصناعية لا يقل حجم المال المستثمر عن خمسة ملايين ريال.

5- المنشآت الأخرى لا يقل حجم المال المستثمر فيها عن مليوني ريال.

6- يجوز لمجلس الإدارة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشروعات المنشأة في مناطق يحددها أو في مشروعات تحتاج لخبرات فنية عالية أو معدة للتصدير.

رابعاً: الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي: تتعدد الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي ومنها ما يلي¹:

1- قطاع الصناعة: يتكون من:

- استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها.
- تصنيع الأجهزة والمعدات والملابس العسكرية.
- تصنيع المتفجرات المدنية.

2- قطاع الخدمات: يتكون من:

- تأمين الإعاشة للقطاعات العسكرية.
- خدمات التأمين.
- التحريات والأمن.
- الاستثمار العقاري في كل من مكة والمدينة المنورة.
- خدمات الإرشاد السياحي ذات العلاقة بالحج والعمرة..
- خدمات التوزيع (تجارة الجملة) والتجزئة والوكلاء التجاريين.
- الخدمات الصوتية والمرئية.
- خدمات التعليم (الابتدائي، الثانوي، تعليم الكبار).

تعمل الهيئة العامة للاستثمار على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وسنت قانون الاستثمار رأس المال الأجنبي وأعلنت عن خفض الضرائب أرباح الشركات من 45% إلى 25%¹.

¹ نفس المرجع، ص: 87.

يعود تاريخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية إلى وقت مبكر إذ يمكن القول أن تاريخه يعود إلى العقد الثالث من القرن التاسع عشر عندما بدأت شركات النفط العالمية في استكشاف النفط في صحاري المملكة. خلال عقد السبعينات وما شهده من نمو اقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط والتوسع في الاقتراض من الخارج، أو عزت المؤسسات الدولية خلال نفس الفترة إلى البلدان النامية النفطية وغير النفطية بضرورة تحديث هياكل الاقتصاد الأساسية لخدمة المشروعات الخاصة والعامة ومع قلة الموارد التقليدية (الضرائب، الاقتراض، خلق، النقود) لتمويل الإنفاق العام بالإضافة إلى تزايد عجز ميزان المدفوعات فضل أغلبية الدول النامية الإسراع في عملية التنمية عن طريق التمويل الخارجي وخاصة خلال عقد الثمانينات الذي شهد انخفاض أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية .

وقد شهد عقد الثمانينات عدة متغيرات أدت إلى انخفاض معدلات النمو إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات العربية ومنها الاقتصاد السعودي:

1. الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الاقتصاد السعودي.
 2. *الصدمة النفطية (1985_1986) التي أدت إلى انخفاض عائدات النفط العربية وبالتالي الاقتراض من الخارج وبأسعار فائدة عالية.
 3. تحول البلدان العربية ذات الفائض المالي إلى بلدان تعاني من المديونية.
- وترتب على تلك المتغيرات زيادة الاختلال في البنية القطاعية للاقتصاد السعودي واعتماده في النمو على قطاع الصناعات الاستخراجية، وكان لعقد التسعينات عواملها الخاصة به التي أثرت على الاقتصاد السعودي منها²:
1. الغزو العراقي للكويت، مما أثر على الاقتصاد السعودي في التوجه نحو التسليح العسكري.
 2. انهيار الاتحاد السوفيتي وولادة الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى تغيير نظام الدولي.

¹ كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي، "واقع ومستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية"، العدد الأول، المجلد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جوان، 2006، ص: 129.

* الصدمة النفطية: صدمة النفط الأولى بدأت في 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوبك (تتألف من الدول العربية أعضاء أوبك بالإضافة إلى مصر وسوريا) بإعلان حظر نفطي " لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967" [1]، أوبك أعلنت أنها ستوقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سوريا ومصر والعراق. وفي الوقت نفسه، اتفق أعضاء أوبك على استخدام نفوذهم على آلية ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع أسعار النفط، بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط العظمى التي أطلق عليها " الأخوات السبع".

² نفس المرجع، ص: 87.

3. ولادة المنظمة العالمية للتجارة عام 1994 وما تضمنته من بنود تحرير التجارة والاستثمارات مما يعني فتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية، إذا كانت قيمة التدفقات التراكمية الواردة للبلدان العربية خلال (1980_1990) 33.4 مليار دولار.

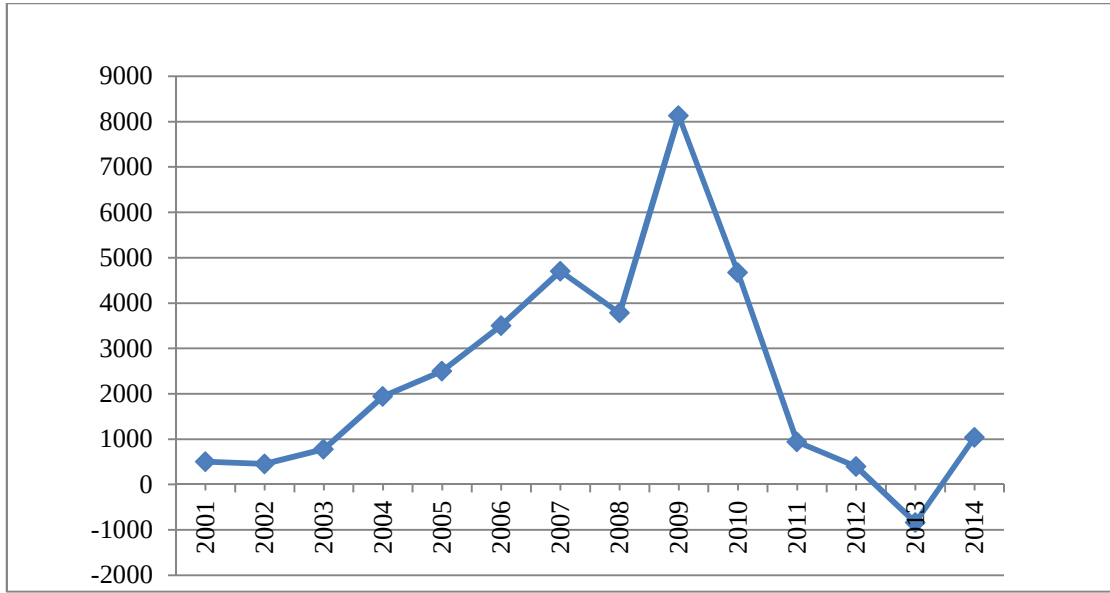
إذا كانت نسبة التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1985 نحو (25.2 %) لينخفض إلى (5.5%) عام 1991 بسبب حرب الخليج الثاني ليرتفع الثاني إلى (17.5) عام 1994 و(15%) في عام 2000، ويمكن اعتبار السوق المحلية للمملكة هو أحد أكثر الأماكن تحقيقا للربحية للمستثمرين نظرا لنمو عدد السكان بمعدل عال يبلغ 3.5% سنويا مما يزيد من عدد المستهلكين من السكان فئات العمرة الصغيرة والذين يتمتعون بقوة شرائية كبيرة، فضلا عن أن ملايين يأتون إلى المملكة لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة مما يوجد طلبا كبيرا على السلع¹.

خامسا: العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية: حافز الاستثمار هو ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها أو البعض هذه الاستثمارات ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي، ودائما ما يبحث المستثمر الأجنبي عن فرص الاستثمار التي تعظم أرباحه وتقلل المخاطر التجارية وغير التجارية كالتأمين والمصادرة، والمملكة العربية السعودية تقدم مثل المناخ الاستثمار المستقر الأمن وأنها تتمتع ببنية تحتية حديثة ولها صيانة مستمرة وشبكة اتصالات متقدمة مع أنحاء العالم إضافة إلى ذلك تتوافر في المملكة العربية السعودية مواد خام و أولية في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة مقارنة ببعض دول العالم وهذه المواد معروضة للمستثمر الأجنبي كمصدر الطاقة وهذه مع غيرها تقدم فرصا لإقامة العديد من المشاريع الصناعية، فضلا عن توفر المطارات والطرق السليمة².

¹ كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي، مرجع سابق، ص: 130.

² نفس المرجع، ص: 131.

الشكل رقم (01-02) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في السعودية خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على :

- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الأهداف في التنمية المستدامة: خطة العمل، استعراض عام 2014.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن بداية الفترة 2001-2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا تدريجيا في السعودية بسبب تبني نظام الاستثمار الجديد عام 2000، أما بالنسبة للجزائر فشهدت التدفقات تذبذبا واضحا وفي الفترة 2005-2008 فشهدت السعودية ارتفاعا كبيرا حيث بلغ حجم التدفقات المالية الاستثمارية إلى السعودية العام 2006 بـ (18) مليار دولار بزيادة كبيرة بلغت نسبتها (51%) مقارنة بالعام 2005، وبذلك تتربع السعودية على الترتيب الأول عربيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لعدة أسباب من أهمها تطور تشريعات حماية الاستثمارات الأجنبية وإجراءات تشجيع وجذب وتخفيف القيود على دخولها إلى السوق المحلي خاصة في قطاعات البنوك والعقارات والاتصالات وعمليات الخصخصة التي شملت العديد من القطاعات مثل الطيران، فضلا عن استمرار النمو الاقتصادي القوي وتحسن مناخ الاستثمار داخل السعودية عكس الجزائر التي استمر نمو التدفقات بها بشكل نسبي.

وفي الفترة 2009-2014 شهدت السعودية تراجعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن كان لها نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع (24%) من (12.2) مليار دولار خلال عام 2012 ليصل إلى (9.3) مليار دولار خلال العام 2013 وقد جاء هذا التراجع على الرغم من الاستثمار في المشاريع الكبيرة كمشاريع البنية التحتية وتكرير النفط والبتروكيماويات¹.

سادسا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب القطاعات الاقتصادية: عند دراسة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية بحسب القطاعات الاقتصادية، يتضح من خلال الجدول الرقم أن

¹<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx?ReportId=88>

الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد وزعت على سبعة أنشطة رئيسية، هي: الزراعة، والصناعة، والمقاولات، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والاتصالات والتمويل والعقارات، والخدمات الاجتماعية.

الجدول رقم (02-11) يمثل: الاستثمارات الواردة الى السعودية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2001- ماي 2015

الترتيب	القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	من الإجمالي %
1	المواد الكيميائية	41	52	17,959	46,769	31
2	الفحم والنفط و الغاز الطبيعي	28	33	7,154	38,613	25
3	المعادن	24	29	15,024	17,151	11
4	العقارات	44	57	25,581	15,436	10
5	الفنادق والسياحة	38	77	10,847	12,176	8
6	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	16	18	7,980	3,412	2
7	البلاستيك	19	21	3,689	2,606	2
8	الخدمات المالية	79	112	2,059	1,931	1
9	الآلات الصناعية والمعدات	81	93	10,196	1,744	1
10	البناء ومواد البناء	17	19	2,465	1,492	1
	أخرى	499	673	66,245	11,730	8
	الإجمالي	886	1,184	169,200	153,059	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2015، ص 02.

من خلال هذا الجدول نلاحظ انه وبمراجعة الأرقام الواردة في الجدول الرقم نجد أن 31% بالمئة من إجمالي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تركزت في قطاع الصناعة الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية لقطاع النفط، حيث تركزت مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النفط والبتروكيماويات، وفي صناعات كيميائية ومنتجات بلاستيكية مرتبطة بالكيميائيات ومشتقاتها التي تعتمد بالدرجة الأولى على وفرة المواد الخام والطاقة¹.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2005، ص: 03.

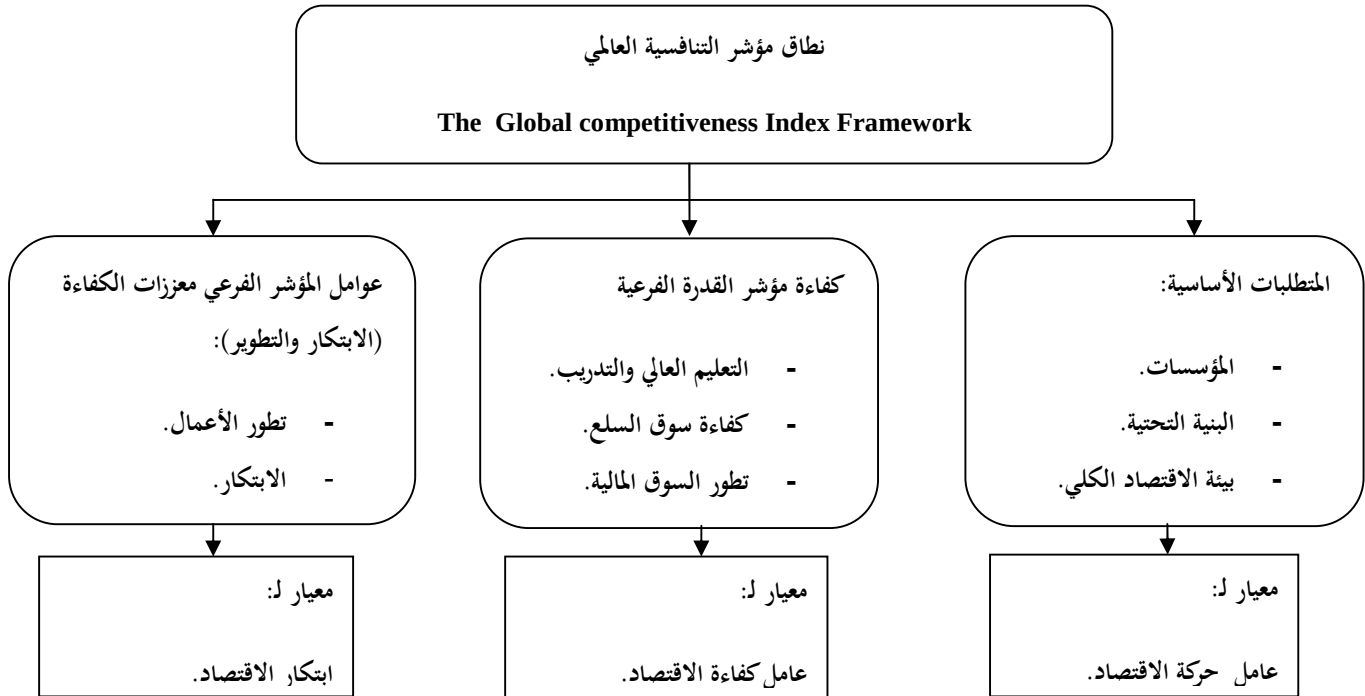
المطلب الثالث: وضع السعودية في المؤشرات الإقليمية والدولية

يتميز أي بلد عربي أو أجنبي بالعديد من المؤشرات الإقليمية والدولية لجانب الاستثمار الأجنبي المباشر، والسعودية كأحد البلدان العربية تتميز بعدة مؤشرات سيتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: وضع السعودية في المؤشرات الإقليمية: من بين المؤشرات الإقليمية سيتم التطرق إلى ما يلي: مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر سهولة أداء الأعمال.

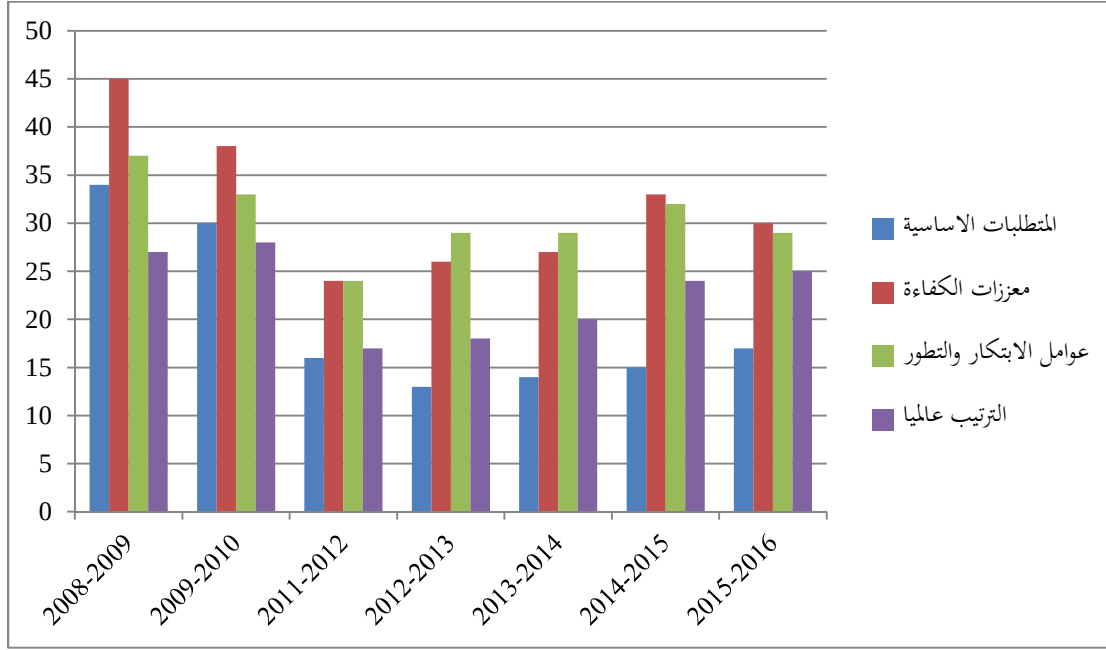
أولاً: مؤشر التنافسية العالمي: يتكون مؤشر التنافسية العالمي بمتطلبات أساسية وأخرى فرعية من خلال سيتم التعرف إليها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02-02) يمثل نطاق مؤشر التنافسية العالمي في السعودية



المصدر: سليم درويش، نادية خالد العمودي، مؤشر التنافسية العالمي في السعودية، مركز البحوث والدراسات، قسم المؤشرات، غرفة جدة، 2015.

الشكل رقم (03-02) يمثل وضع السعودية في مؤشر التنافسية العالمي 2015-2008



المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

- مركز البحوث والدراسات.

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2009، ص: 177.

بالتدقيق في البيانات العاكسة لوضع المملكة في المؤشرات الفرعية التنافسية العالمية خلال (2015-2008) يلاحظ ما يلي¹:

- أن المملكة قد حافظت على مركزها المتقدم ضمن أعلى 20% من الدول في قائمة العالمية من ناحية المتطلبات الأساسية للتنافسية العالمية، معززات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطور.
- تفوقت المملكة في مجال المتطلبات الأساسية للتنافسية الدولية على العديد من الدول القوية اقتصاديا مثل المكسيك في المرتبة (73) وبولندا في المرتبة (49) و (57) لتركيا في العام 2015، كما انه من ابرز نتائج المؤشرات الفرعية للتنافسية حصول المملكة على المركز (04) عالميا في المناخ الاقتصادي الكلي الذي يرجع بدوره إلى الفوائض المالية التي تحقّقها المملكة فضلا عن انخفاض دينها العام وارتفاع ادخارها القومي.
- في المقابل حققت المملكة نتائج متدنية نسبيا في المؤشرات الفرعية وخصوصا في مؤشرات المؤسسات والبنية التحتية والصحة والتعليم، حيث احتلت المملكة الترتيب الـ (25) في مؤشر المؤسسات عام (2015) متراجعة في ترتيبها الدولي عن عام (2008) حيث احتلت المرتبة (27).

ثانيا: مؤشر سهولة أداء الأعمال: تم استحداث هذا المؤشر كمؤشر مركب ضمن إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، كما يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين

¹ نفس المرجع، ص: 188.

والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقدمت السعودية في تصنيفها العالمي لسهولة أداء الأعمال إلى المركز الـ13 (أعلى ترتيب في الدول العربية)، عن طريق عدة إجراءات منها: إنشاء نافذة موحدة لتسجيل الشركات، تسريع عملية استخراج تصاريح البناء ببدء عملية البناء باستخدام ترخيص بناء مؤقت بعد يوم واحد فقط والحصول رخصة بناء نهائية بعد أسبوع¹.

الجدول رقم(02-04) يمثل مؤشر سهولة أداء الأعمال 2014-2015.

السنوات	الترتيب في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء
2014	44	70
2015	49	70

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد الى:

- تم تصفح الموقع: <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/10/29/doing-business-2015-fact-sheet-middle-east-and-north-africa>

تاريخ الإطلاع: 2016-04-30.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن وضع السعودية في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2014 قد بلغت نسبة 44% بالمقارنة مع سنة 2015 فقد شهدت ارتفاعا بنسبة خمسة درجات ، وهذا يعني على أنها اقل ترتيب من السنة الماضية، أما في مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء فكانت النسبة ثابتة 70%، أي أن السعودية قد بقيت محافظة على مكانتها.

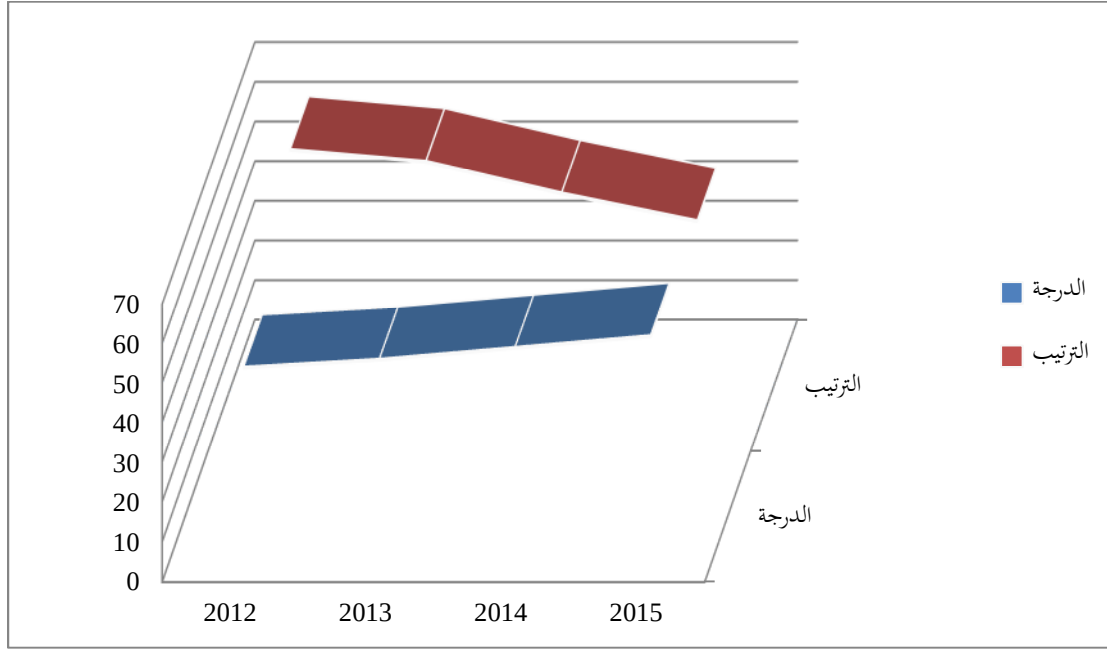
الفرع الثاني: المؤشرات الدولية: تتكون المؤشرات الدولية مما يلي:

أولا: مؤشر مدركات الفساد: يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية².

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت ، 2009، ص: 173.

² مؤشر مدركات الفساد، 2009، ص: 06.

الشكل رقم (02-03) يمثل: ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر مدركات الفساد (2012-2015)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

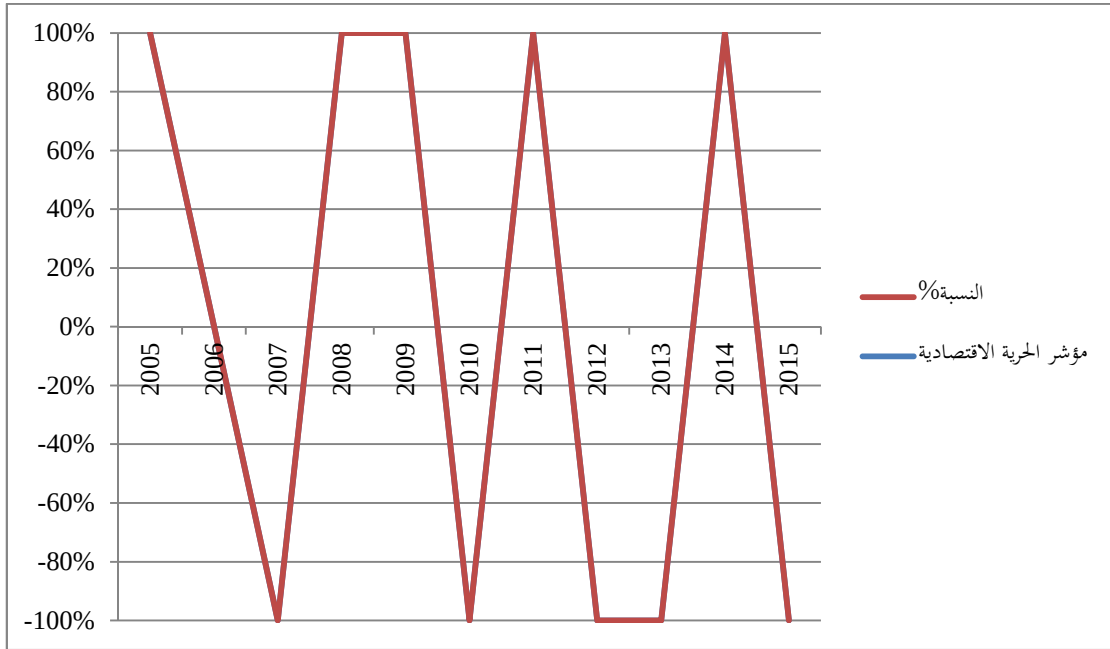
تم تصفح الموقع <https://mobile.sabq.org> بتاريخ: 2016-05-08.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن السعودية واصلت تقدمها للعام الرابع على التوالي في مؤشر مدركات الفساد لعام 2015، لتحصل على المرتبة (48) عالمياً من أصل (168) دولة، إذ تقدّمت في الترتيب عن العام الماضي (7) مراكز، كما ارتفعت (3) درجات لتتال (52) درجة في التقرير الجديد، فيما نالت (49) درجة في تقرير 2014.

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية: الحرية الاقتصادية هي المدى التي يمكن للفرد فيها من متابعة نشاطه الاقتصادي بدون تدخل من جهة الحكومة، وقد تم بناء الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل التطوعي والحق في الحفاظ على ما يكسبه الفرد وسلامة حقوق أفراد. وفي ما يلي سيتم قياس مدى الحرية الاقتصادية في السعودية¹.

¹ الحرية الاقتصادية في العالم العربي، تقرير 2013، ص: 14.

الشكل رقم (02-04) يمثل مؤشر الحرية الاقتصادية في السعودية في الفترة 2005-2015.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

- تم تصفح الموقع: الأطلس للإحصائيات على الرابط: <http://ar.knoema.com> بتاريخ: 2016-05-02.

- [Index of economic freedom, 2016](http://ar.knoema.com) تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016-05-04.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن السعودية تتمتع بقيمة معتبرة نسبتها (4.3%) من الحرية الاقتصادية أو بما يسمى الرفاهية الاقتصادية في سنة 2005، لتتخفض بعد ذلك سنة 2006 بنسبة معدومة (0%) وهذا يعني أن السعودية لا تمتلك أي حق في الحرية الاقتصادية واستمرت في التراجع إلى غاية سنة 2007، ثم بدأت بالارتفاع في سنتي 2008-2009 بنسبة (2.63)، (2.88) على التوالي، وترجع بالانخفاض في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2015 لتبلغ (-0.23)، وهذا يعني أن السعودية لازالت لحد الآن تتميز بالصعوبات التي تحد من عملية الاستثمار، لذا يجب أن يتم العمل على تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد¹.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011، ص: 20.

المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم مؤشرات الأداء كل من الجزائر والسعودية.

تسعي معظم دول العالم إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي على شكل استثمار أجنبي مباشر باعتباره المدخل الأساسي لحصولها على رأس المال الأجنبي والتقنيات الحديثة والمهارات الفنية المتقدمة. إذ أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار حيث تتمثل هذه العوامل أساسا في استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، كما تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في هذه البيئة، فالمؤشرات الكلية ترتبط ارتباط وثيق بالاستثمار الأجنبي المباشر فارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف والسياسة الضريبية وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية لها تأثير كبير على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

وعليه سنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تأثيرها عليه.

المطلب الأول: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الأداء الداخلي

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من العديد من المؤشرات منها مؤشرات الأداء الداخلي والتي تعرف بـ: التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، سيتم التعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: اثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة: يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية¹.

¹ فيصل حبيب حافظ، مرجع سابق، ص: 85.

الجدول رقم (02-12) يمثل اثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية في الفترة (2001-2015).

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم في الجزائر	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل التضخم في السعودية	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
2011	4.2	2.1	1.1-	0.0
2002	4.8	1.9	0.2	0.3-
2003	2.59	0.9	0.6	0.3-
2004	3.56	1.0	0.3	0.1-
2005	1.64	1.1	0.7	3.7
2006	2.53	1.6	2.2	7.6
2007	3.51	1.2	4.2	8.5
2008	4.46	1.5	9.9	5.5
2009	5.7	2.0	5.1	8.5
2010	4.3	1.4	5.3	5.5
2011	4.5	1.3	5.8	2.4
2012	8.9	0.7	2.9	1.7
2013	3.3	0.8	3.5	1.2
2014	2.9	0.7	2.7	1.1
2015	4.0	0.2	2.2	-

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد على:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2014، ص: 10.
- تقرير البنك الدولي، على الرابط: <http://data.albankaldawli.org> تم تصفح الموقع بتاريخ 2016-05-02.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية لسنة 2015 غير متوفرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم تشهد تذبذبا كبيرا خاصة في الجزائر، حيث قدر سنة 2001 بـ: 4.2% وهذا ما يعني بالتأثير السلبي على استثمار الأجنبي المباشر والتي تزامنت مع انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، لينخفض بعدها إلى 1.64% في سنة 2005¹، إلا أنه منذ عام 2006 سجل معدل التضخم ارتفاعا متواصلا حيث انتقل من مستوى 2.53% سنة 2006، ليصل إلى 8.9% سنة 2012 وهذا بسبب ارتفاع الأجور وغلاء المعيشة، لتعود للانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 2.9% سنة 2014. أما في السعودية فقد سجلت خلال هذه الفترة معدلات تضخم متدنية لترتفع سنة 2008 إلى 9.9% بسبب التوسع المالي الحكومي وزيادة متطلبات الاحتياطي الإلزامي لدى البنوك التجارية، ليتراجع معدل التضخم بنسبة 2.2%

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2014، ص: 12.

في سنة 2015 بسبب تراجع أسعار النفط وارتفاع الدولار مقابل بقية العملات وهذا يدل على الاستقرار الاقتصادي للدولة وتأثيره الإيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

الفرع الثاني: اثر البطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة: يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر، أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكل البطالة والمساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي من اجل المساهمة في تشغيل الشباب المعطل عن العمل، وخاصة حملة الشهادات.

الجدول رقم (02-13) يمثل معدلات البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من السعودية والجزائر خلال الفترة (2001- 2015)

السنوات	نسبة البطالة في الجزائر %	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	نسبة البطالة في السعودية %	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية
2001	27.3	2.1	4.6	0.0
2002	25.9	1.9	5.2	-0.3
2003	23.7	0.9	5.9	-0.3
2004	20.1	1	5.9	-0.1
2005	15.3	1.1	5.9	3.7
2006	12.3	1.6	6.3	8.5
2007	13.8	1.2	5.7	8.7
2008	11.3	1.5	5.1	5.5
2009	10.2	2	5.4	8.5
2010	10	1.4	5.4	5.5
2011	10	1.3	5.8	2.4
2012	11	0.7	5.6	1.7
2013	9.8	0.8	5.7	1.2
2014	9.5	0.7	5.6	1.1
2015	11.8	0.2	5.6	-

المصدر : من إعداد الطالبات باعتماد على:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت لسنة 2015، ص: 12.
- تقرير البنك الدولي، على الرابط: <http://data.albankaldawli.org> تم تصفح الموقع بتاريخ 2016-04-22.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية لسنة 2015 غير متوفرة.

بما أن الجزائر و السعودية من الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة فهي تسعى جاهدة لخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمال ونظرا للإدراك كل من الدولة الجزائرية والسعودية بأهمية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في إطار تأثيره على خلق فرص عمل جديدة ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة¹.

الجدول رقم (14-02) يمثل : حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة خلال الفترة 2001_ 2014

الاستثمار الأجنبي المباشر	2354099 م دج
مناصب الشغل	113879

إن الاقتصاد الجزائري يعاني من تفاقم درجة البطالة، وفي هذا الصدد يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الحلول لتخفيف من حدة البطالة وبناءا على المعطيات المتوفرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة البطالة في سنة 2001 استمرت في الارتفاع إلى سنة 2007 وصلت إلى 13.8% ثم عاودت الانخفاض حيث استقرت في سنتي 2010 و 2011 بنسبة 10% ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 11% في سنة 2012 أما في سنتي 2013، 2014 فانخفضت على التوالي 9.8 %، 9.4 %.

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة يعود إلى عوامل من بينها²:

__ تحسن الوضعية الأمنية للجزائر. تنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001- 2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت بخلق مناصب العمل.

__ جاء في هذه المرحلة القانون رقم 90-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم، وقد تم تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى العاملين الاقتصاديين³.

الفرع الثالث: تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والجزائر: إن الدراسات التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو تلاحظ أن الاستثمار الأجنبي يميل إلى أن يتبع

¹ بوخروس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبيد، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر"، (الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2014)، ص: 11.

² نفس المرجع، ص: 12.

³ نفس المرجع، ص: 12.

النمو لا أن يقوده، من هنا يتبين أن النمو هو الذي يؤثر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بديلا عن الاستثمار المحلي.

الجدول رقم (14-02) يمثل مقارنة معدلات نمو ناتج محلي إجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي مباشر في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2001-2015).

السنوات	معدل التضخم في الجزائر	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل التضخم في السعودية	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
2011	4.6	2.1	0.5	0.0
2002	5.6	1.9	0.1	0.3-
2003	7.2	0.9	7.7	0.3-
2004	4.3	1.0	9.3	0.1-
2005	5.9	1.1	7.3	3.7
2006	1.7	1.6	5.6	7.6
2007	3.4	1.2	6	8.5
2008	2	1.5	8.4	5.5
2009	1.6	2.0	1.8	8.5
2010	3.6	1.4	4.8	5.5
2011	2.8	1.3	10	2.4
2012	3.3	0.7	5.4	1.7
2013	2.8	0.8	2.7	1.2
2014	3.8	0.7	3.6	1.1
2015	3.9	0.2	3.4	-

المصدر : من إعداد الطالبات باعتماد على:

— تم تصفح الموقع <http://ar.knoema.com/atlas> بتاريخ 2016-05-01

— تقرير البنك الدولي، على الرابط: <http://data.albankaldawli.org> بتاريخ 2016-05-01

ومن خلال الجدول رقم يتبين أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والسعودية قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة ومن خلال المقارنة بينهما يتبين أن السعودية قد حققت معدلات نمو أعلى من الجزائر، ويعزى ذلك أساسا إلى¹:

— ارتفاع حصة إنتاج النفط السعودية، حيث تمثل 30 % من إجمالي ناتج أوبك في حين تقدر حصة الجزائر بـ: 5.57% وهذا سنة 2004 أي أن حصة السعودية تعادل تقريبا (6) مرات حصة الجزائر، وهذا رغم تقليص السعودية على الاعتماد على النفط إلا أن الحجم الهائل لحصة السعودية في إنتاج النفط يجعل أثره بارزا.

¹ نفس المرجع، ص: 14.

- محاولة التنويع الاقتصادي للسعودية من خلال جعله هدفا في كل خطط التنمية مما كان له أثر نسبي على معدلات النمو.

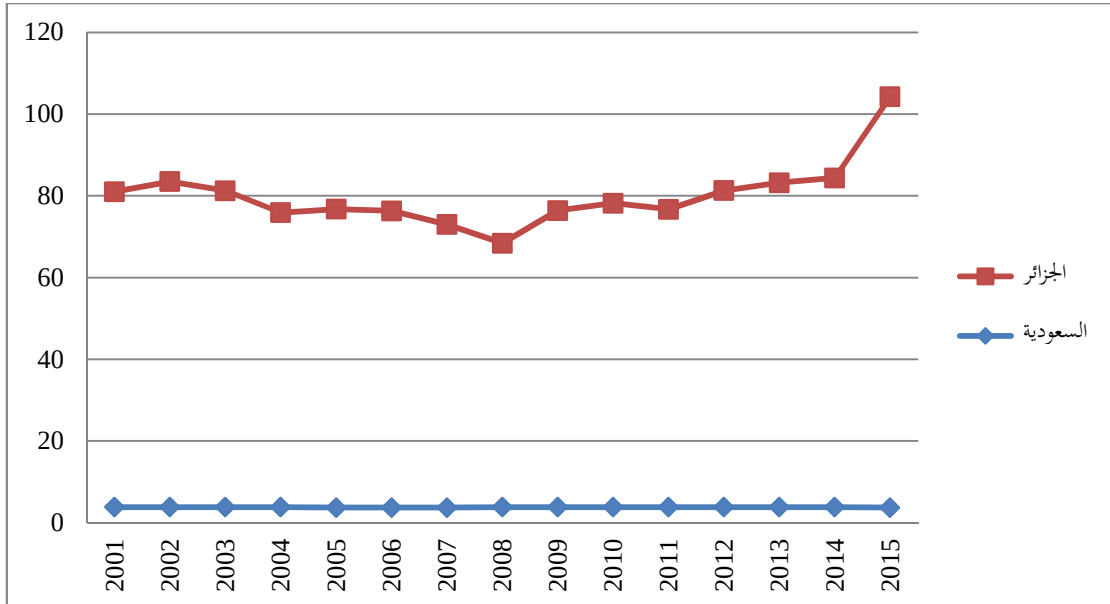
ورغم معدلات النمو الإيجابية جدا في البلدين إلا أن معدل النمو في تقديرنا الخاص في السعودية يلعب دورا إيجابيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من معدل النمو الذي يلعبه في الجزائر، باعتبار أن النمو في السعودية انعكس على مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحسين القوة الشرائية لهم ومنه ارتفاع الطلب وفي الأخير اتساع السوق، في الوقت الذي لم ينعكس فيه النمو في الجزائر.

المطلب الثاني: اثر مؤشرات الأداء الخارجي على كل من الجزائر والسعودية

سيتم التعرف في هذا المطلب على أهم مؤشرات الأداء الخارجي في الدول محل مقارنة والتي تعرف بـ: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية.

الفرع الأول: أثر سعر الصرف على استثمار الأجنبي المباشر: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها¹، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعيق وتضعف القيام بدراسات الجدوى، كما أنها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة.

الشكل رقم (04-02) يمثل مقارنة سعر الصرف في السعودية والجزائر خلال الفترة 2001 – 2015.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

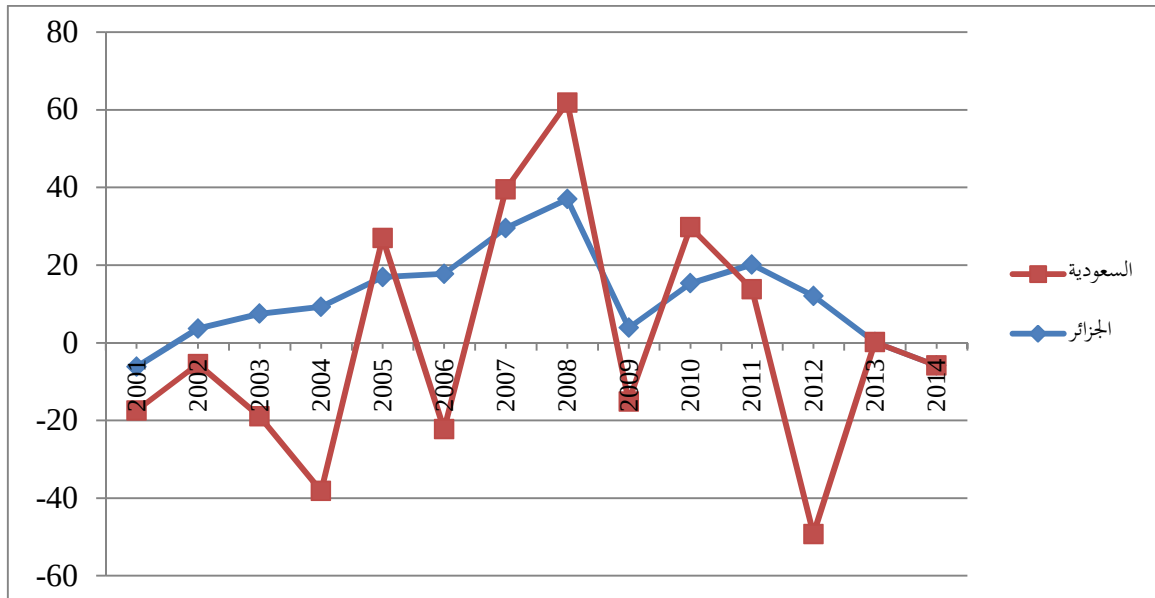
- تم تصفح الموقع: <http://ar.knoema.com/atlas> بتاريخ 2016-04-23.

¹ نادية لعلوحي، مرجع سابق، ص: 60.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال السنوات الأربعة الأولى (2001-2004) كانت ثابتة مقارنة بمعدلات سعر الصرف في السعودية التي كانت متذبذبة نوعا ما، لتشهد بعد ذلك انخفاض طفيف من 3.8% إلى 3.7% في السنوات من 2005-2009 في الجزائر و 72.1% و 72.6% و 69.3% و 64.6% على التوالي في السعودية، كما استمرت الجزائر في المحافظة على نسبها بقيم متقاربة جدا من 2009-2013 لتشهد بعد ذلك ارتفاع إلى غاية سنة 2015، أما في السعودية فبقيت خلال الفترة إلى غاية 2015 نسبها متقاربة فيما بينها.

الفرع الثاني: اثر ميزان المدفوعات على الاستثمار الأجنبي المباشر: إن تدفق رؤوس الاموال الأجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، أو محاولة التخفيف من شحة النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى إحلال الاستيرادات ويساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية، وهذا يعني تحسين حالة المدفوعات عن طريق الصادرات وتخفيض الاستيرادات¹.

الشكل رقم (02-05) يمثل معدلات ميزان المدفوعات في كل من الجزائر والسعودية في الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر 2005، ص: 209.
- تقارير بنك الجزائر 2010، ص: 176.
- تقارير بنك الجزائر، 2014، ص: 150.

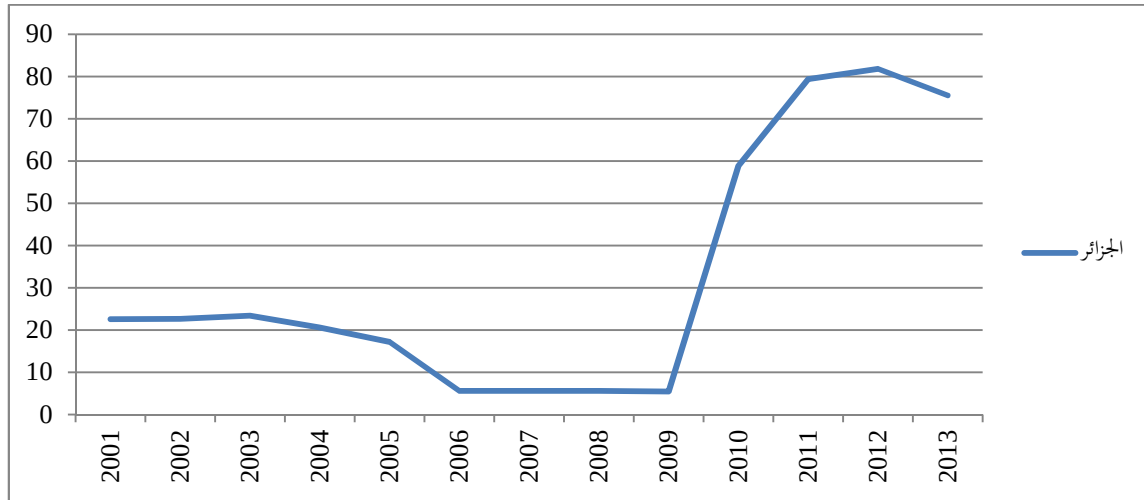
¹ سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، "مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة عينية من الدول العربية"، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007)، ص: 06.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات ميزان المدفوعات في كل من الجزائر والسعودية خلال السنوات الثلاثة الأولى قد شهدت تذبذبا في الارتفاع والنزول، ففي سنة 2001 قدر معدل ميزان المدفوعات في الجزائر بـ: (-6.12) مليار دولار بينما قدر في السعودية بـ: (-11.262) و (3.66) مليار دولار سنة 2002 في الجزائر، ليعاود الارتفاع سنة 2003 إلى (7.47) مليار دولار، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول إلى غاية سنة 2008¹، أما في 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بـ (12) مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من (36.99) مليار دولار في الجزائر سنة 2008، ليلغ (3.8) مليار دولار، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري، ويعود السبب إلى الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول، وبقيت معدلات التضخم متذبذبة إلى غاية سنة 2014 إلى أن وصلت إلى (-5.880). أما في السعودية نلاحظ أن معدلات التضخم سنة 2008 بلغت (24.851) مليار دولار واستمرت في التذبذب إلى غاية سنة 2013 فقد شهدت هبوطا ملحوظا يقدر بـ: (-61.335) مليار دولار.

الفرع الثالث: اثر المديونية الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاقتصاد الجزائري والسعودي اقتصاد مديونية وذلك نابع من السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث تم التركيز على مصادر تمويل خارجية، لانجاز المشاريع الإنمائية الأمر الذي انعكس على أثقال كاهل الاقتصاد الجزائري والسعودي بحجم مديونية لا تتوافق مع النمو الاقتصادي المحقق².

الشكل رقم (06-02) يوضح حجم المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة 2001-2013.

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

تقارير صندوق النقد الدولي.

¹ نفس المرجع، ص: 07.

² عبد الحق بوعتروس، ملاك قارة، << آثار تغير سعر الصرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري >>، (مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، 2007) ص: 207.

إن الارتفاع الطفيف بين سنتي 2001-2002-2003 يرجع أساساً إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضاً غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الارتفاع للأورو الحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003¹، و أستمّر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 16.6 مليار دولار.

وخلال الفترة 2006-2013 صنف صندوق النقد الدولي الجزائر في مقدمة البلدان الأقل مديونية في حظيرة البلدان إلى 20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2013، معتبراً إياها ثاني أكبر بلد يتوفر على احتياطات الصرف الرسمية بعد العربية السعودية².

حيث نجد في الفترة (2001-2013) تحسن في الوضع المالي الخارجي في الجزائر منذ عام 2001 قد أدى إلى تخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات متدنية لاسيما منذ 2004، وعلاوة على ذلك سمحت عملية التسديد المسبق للديون خلال عام 2005 والتي تسارعت في 2006 إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي الذي وصل إلى 3.396 مليار دولار سنة 2013.

الجدول رقم (16-02) يوضح معدلات الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية في الفترة 2012-2015.

الوحدة: %، مليار دولار

السنوات	الدين الخارجي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي %	الناتج المحلي الإجمالي/مليار دولار
2012	12	734
2013	12	745.3
2014	11.8	772.6
2015	11.8	790.9

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، ص: 111.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السعودية قد بلغت خلال سنتي 2012-2013 نسبة ثابتة من الدين الخارجي الإجمالي تقدر بـ: (12%) مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ سنة 2012 (734) مليار دولار، و(745.3) مليار دولار سنة 2013، مما يعني أن الدين الخارجي يؤثر بالسلب والإيجاب على الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من انه بلغ نفس النسبة خلال السنتين 2012-2013 إلا أنه قد أوضح فروقات في

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003"، الدورة العامة 24، جوان 2004، ص: 07.

² قاسمي، "الجزائر في مقدمة الدول الأقل مديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تم تصفح الموقع، <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/10520.html>، بتاريخ 2016/05/07، على الساعة 22:22.

قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ليتراجع بعد ذلك سنة 2013-2014 بنسبة (11.8%) ثابتة أيضا إلا أنها متغيرة في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (772.6) مليار دولار سنة 2014، و(790.9) مليار دولار سنة 2015، ذلك يعني أن السعودية كانت تسعى جاهدة للرفع من المشاريع الاستثمارية من خلال لجوئها إلى الدين الخارجي.

الخلاصة

تمكننا من خلال دراستنا لهذا الفصل التعرف على أهم مكونات المناخ الاستثماري ومحفزاته ومقوماته السياسية والقانونية وغيرها، والقوانين التشريعية لكل من الجزائر والسعودية، وكذا تطور وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف مؤشرات الإقليمية والدولية، حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحى بأهميته عند اتخاذ أي قرار استثماري، باعتبار أنها تؤثر على عائد الاستثمار، وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثمار وكذا عند اختياره للدولة المضيفة.

ووفقا للمؤشر الذي اعتمدناه وجدنا بأن الدول المضيفة لازالت عالقة في سلسلة الإجراءات الإدارية والقضائية التي تأخذ وقتا وتعيق سير الإنتاج، وعليه يتوجب عليها النهوض بنظمها الإدارية والتخلص من البيروقراطية وكل ما يعيق سير العملية الإنتاجية فيها.

الخاتمة العامة

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو محاولة إبراز مدى نجاح تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول النامية، من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة " ما مدى نجاح تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتأثيرها على اقتصاديات الدول محل المقارنة (الجزائر - السعودية)؟ لذلك فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محور نقاش واهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات في العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية، التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها في الوطن العربي، وقد لا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول النامية.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية، والشيء الذي زاد من أهميته تقلص مصادر التمويل المختلفة. وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للاقتراض من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

❖ **اختبار الفرضيات:** من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها، والتي تم وضعها كإجابة مؤقتة كما يلي:

الفرضية الأولى: وهي مؤكدة يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحدده عوامل البيئة الإستثمارية فهو ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق، إذ تعتبر الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها كمحددات الاستثمار تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في الدول النامية.

الفرضية الثانية: وهي مؤكدة يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على إقتصاديات الدول المضيفة، إذ يعتبر مصدر تمويل بديل عن المديونية، كما يوفر فرص العمل للعمالة المحلية، والتقنيات الحديثة في الإنتاج، ويرفع من القدرات التصديرية للبلاد، ويوفر العملة الصعبة في بعض الأحيان.

الفرضية الثالثة: وهي مؤكدة توفر الحوافز والضمانات لتهيئة مناخ استثماري مناسب لجذب المستثمرين الأجانب وإجراء تعديلات على القوانين والتشريعات من أجل التأثير بصورة ايجابية على المشاريع الاستثمارية

وذلك من خلال إزالة كافة القيود الإدارية والسماح بتحويل رؤوس الأموال وتخفيف البحوث التي تهدف إلى تطوير المنتجات القائمة و التي تسعى إلى ابتكارات جديدة.

الفرضية الرابعة: وهي مؤكدة تؤثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وال سعودية من خلال زيادة التدفقات الاستثمارية وزيادة النمو، حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميته عند اتخاذ أي قرار استثماري، باعتبار أنها تؤثر على عائد الاستثمار، وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذه لقراره الاستثمار وكذا عند اختياره للدولة المضيفة.

❖ نتائج الدراسة: يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها في هذه الدراسة في النقاط التالية:

➤ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسيا تتمسك به الدول المضيفة خصوصا في جذبته للتدفقات التكنولوجية.

➤ تعتبر الجزائر- السعودية من بين الدول التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة أو إرادة لتشجيعه، تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة لاجتذابه.

➤ لازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة بالدول محل المقارنة، كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى وان توجه هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة جدا، كالنفط الذي يعتبر اكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

➤ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم استراتيجيات الدول المضيفة للقضاء على مشكلة البطالة من خلال زيادة معدلات التشغيل وذلك بتوفير مناصب عمل إضافية للعمالة المحلية عن طريق استقطاب أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية المباشرة.

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الاستثمار الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي إدارتها وتملكها جزئيا أو كليا حسب نوع الاستثمار الأجنبي خارج حدود الدولة الأم.

❖ التوصيات: بناء على ما تم دراسته يمكننا التوصل إلى التوصيات التالية:

➤ العمل على محاربة الفساد والبيروقراطية والعوائق الإدارية التي تقلل وتحد من فرص الاستثمار.

➤ العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الغير نفطية وذلك للنهوض بباقي القطاعات الاقتصادية الحساسة.

➤ العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات وعدم تضاربها من أجل تعزيز ثقة المستثمرين.

➤ يجب على الدول النامية أن تتبنى سياسة صناعية شاملة تطبق على كل الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء، ويتم ذلك باتخاذ إجراءات وطنية لإزاحة الشركات غير الفعالة.

➤ استغلال الموارد البشرية والمادية استغلال رشيدا وعقلانيا، حيث إن لكل من الجزائر والسعودية موارد بشرية ومالية طائلة لكن التسيير اللاعقلاني أدى إلى عدم استغلالها في أوجهها الصحيحة، لذا وجب تغيير السياسة القائمة تغييرا جذريا من أجل تسيير فعال ومجد.

❖ آفاق الدراسة: بالنظر إلى محددات الدراسة التي وجهتنا إلى التركيز على جانب من جوانب الموضوع، فإننا سنقترح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

➤ ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة) ؟.

➤ ما مدى استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية؟

➤ ما مدى تأثير الاتحادات الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. أميرة حسب الله محمد، >> محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر
2. أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1998.
3. الكواز سعد محمود، العبادي عمر غازي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة عينية من الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
4. النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
5. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2010.
6. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، مصر دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002.
7. شلغوم عميروش محمد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن المصرية، لبنان، 2012.
8. صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
9. نزيه مبروك عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
10. العنزي انور بدر منيف، الاستثمار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (08) لسنة 2001، مذكرة ماجستير مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
11. بلخباط جمال، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.
12. بن سالم الزهراني بندر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جماعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.
13. بن عبد العزيز فاطمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في فرع تحليل اقتصادي، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
14. بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية»، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011.
15. بوراوي سعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين تونس والجزائر والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
16. جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة مقارنة: الجزائر ، مصر والسعودية- 2000-2012. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
17. حافظ حبيب فيصل، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

18. حمزة عبد الحافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
19. خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
20. رباحي عبد الكريم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الدول المغاربية، دراسة مقارنة: (تونس والجزائر والمغرب)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
21. زوييري إيمان، أثر الشراكة الأوروبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تسويق وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
22. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
23. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.
24. شناق حنان، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علم التسيير فرع مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
25. طير عبد الحق، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2012.
26. عبد محمد نورية، اثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي - دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.
27. عبد محمد نورية، اثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي - دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.
28. فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.
29. فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 2004.
30. قديد احمد، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة: دراسة إحصائية مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
31. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

32. كاكى عبد الكريم ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2011.
33. خلوجي، اثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
34. خميسي خليفة، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية - حالة المخروقات في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
35. لزهاري دنيا، دور الضمانات الدولية في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
36. مرغاد سناء، تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2013)، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
37. مروك سمية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري للفترة (2006-2012)، (مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014).
38. مومو بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
39. ناصور عبد القادر، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر 2014.
40. ناصري نفيسة، اثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان النامية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
41. أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.

❖ الدوريات والمجلات:

42. الغزالي عيسى محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 01.
43. الأعرجي كاظم سعد عبد الرضا ، واقع ومستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، العدد الأول، المجلد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جوان، 2006.
44. اوسرير منور، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، جامعة بومرداس.
45. بوعتروس عبد الحق ، ملاك قارة، آثار تغير سعر الصرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، 2007.

46. خضروات عمر ياسين محمود خضروات، محمد الروسان، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية حالة الاقتصاد الأردني، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 91، التأسيس: السنة الخامسة والثلاثون، 2012.
47. خلف فلاح الربيعي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الحوار المتمدن، العدد 3486، 2011.
48. سلمان احمد هادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد: 21، 2009.
- ❖ التقارير والقوانين
49. الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، تشجيع الروابط، استعراض عام، 2001.
50. الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية، استعراض عام، 2007.
51. الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتحتيات البنية التحتية، استعراض عام، 2008.
52. لاونكتاد، : تقرير الاستثمار العالمي، الأهداف في التنمية المستدامة: خطة العمل، استعراض عام 2014.
53. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول :الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 "، الدورة العامة 24، جوان 2004.
54. الحرية الاقتصادية في العالم العربي، تقرير 2013.
55. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2002.
56. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2004.
57. - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2006.
58. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2008.
59. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2010.
60. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنة 2012.
61. درويش سليم ، العمودي نادية خالد، مؤشر التنافسية العالمي في السعودية، مركز البحوث والدراسات، قسم المؤشرات، غرفة جدة، 2015.
- ❖ المؤتمرات والملتقيات والمداخلات:
62. بوخروس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014.
63. حمود الزبيدي، مداخلة بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة 13، 14 ماي 2001.
64. عايدة عبير بلعبيدي، عبد الحميد بوخروس، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
65. صفوت عبد السلام عوض الله، دراسة للأثار لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية، جامعة عين شمس والكويت.

❖ المواقع الالكترونية:

- 66- <http://www.heritage.org/index>
- 67- <http://Tranparency.org/index>.
- 68- <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/10/29/doing-business-2015-fact-sheet-middle-east-and-north-africa>
- 69- <https://mobile.sabq.org>
- 70- <http://ar.knoema.com> Index of economic freedom, 2016
- 71- <http://data.albankaldawli.org>
- 72- <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/10520.html>

❖ ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 73- PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2013, l'Essort du Sud, le Progrès Humain dans un Monde Diversifié ,2013
- 74- Terry Miller, Kim R.Holmes, and Eduin J. Feulner, 2013, Index of Economic Freedom, (Washington, D.C: the Heritage Foundation and Dow Jones & Company, (2013)
- 75- World Bank& International Finance Corporation, Doing Business 2014 "Economie Profile: Algeria", WashingtonD.C., (2012)
- 76- World Economic Forum, the Global Competitiveness Reports: (2011-2012), and (2012-2013),
- 77- <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx?ReportId=88>

الملاحق

	2 001	2 002	2 003	2004	2005
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	7,06	4,37	8,84	11,12	21,72
Balance commerciale	9,61	6,70	11,14	14,27	26,81
Exportations, (f.o.b.)	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38
Hydrocarbures	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
Autres	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79
Importations, (f.o.b.)	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,57
Services, hors revenus des facteurs, net	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,16
Crédits	0,91	1,30	1,57	1,85	2,46
Débts	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,62
Revenus des facteurs, net	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-4,92
Crédits	0,85	0,68	0,76	0,99	1,44
Débts	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,36
Paiements des intérêts	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,01
Autres	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30	-5,35
dont part des associés de compagn. ne	-1,02	-1,60	-2,20	-3,12	-4,74
Transferts, net	0,67	1,07	1,75	2,46	1,99
Solde du compte de capital	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,78
Investissements directs (net)	1,18	0,97	0,62	0,62	1,02
Capitaux officiels (net)	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-2,97
Tirages	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41
Amortissements	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,38
Crédits à court terme et Erreurs et omissions (net)	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,83
Solde global	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
Financement	-6,19	-3,66	-7,47	-9,25	-16,94
Augmentation des réserves brutes (-)	-6,05	-3,40	-7,03	-8,88	-16,31
Rachats au FMI	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide multilatérale à la balance des paiem.	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18
En mois d'importations des biens et services non facteurs	18,08	19,14	24,32	23,72	27,87
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64

الملحق رقم : 01

	2005	2006	2007	2008	2009
Solde extérieur courant	21,18	28,95	30,54	34,45	0,41
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78
Exportations, (f.o.b.)	46,33	54,74	60,59	78,59	45,18
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77
Importations, (f.o.b.)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40
Services, hors revenus des facteurs, net	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,69
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99
Débts	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68
Revenus des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74
Débts	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,05
Palements des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17
Autres	-5,48	-6,18	-5,41	-6,28	-5,88
dont: part des associés de compagn. i	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92
Transferts, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63
Solde du compte de capital	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,45
Compte de capital		-0,01			
Investissements directs (net)	1,06	1,76	1,37	2,33	2,54
Capitaux officiels (net)	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,30
Tirages	1,41	0,98	0,51	0,84	2,19
Amortissements	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89
Erreurs et omissions (net)	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,39
Solde global	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86
Financement	-16,94	-17,73	-29,55	-36,99	-3,86
Augmentation des réserves brutes (-)	-16,31	-17,73	-28,27	-36,53	-2,28
Rachats au FMI	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir			-1,28	-0,46	0,09
Allocations de DTS					-1,67
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91
En mois d'importations des biens et services non facteurs	27,36	36,66	39,73	34,99	36,41
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25

الملحق رقم : 02

Country	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الدولة
Total	-204,499	-168,902	-173,000	-18,691	-19,063	-52,135	-6,486	-75,345	-47,950	-70,294	المجموع
Jordan	7,477	1,532	1,678	2,566	3,979	3,030	3,233	3,382	1,857	19	الأردن
Emirates	-44,597	-39,714	-29,740	5,015	-9,696	-55,292	11,284	-17,201	-26,859	-6,500	الإمارات
Bahrain	-2,263	-1,667	-3,906	402	-428	-2,521	-1,502	-1,376	-1,330	-341	البحرين
Tunisia	2,930	5,013	1,603	1,850	2,805	3,264	1,643	2,740	1,264	1,547	تونس
Algeria	282	2,337	2,699	4,306	5,555	6,276	402	-9,226	-5,502	-1,870	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	-61,335	-6,366	-14,413	2,657	-7,244	34,729	2,116	-7,497	8,361	-47,428	السعودية
Sudan	4,014	4,017	3,094	5,032	6,646	5,045	5,242	4,351	2,639	1,428	السودان

الملحق رقم : 03

	2010	2011	2012	2013	2014 *
(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)					
Solde extérieur courant	12,149	17,766	12,418	0,999	-9,434
Balance commerciale	18,205	26,961	20,187	9,727	0,326
Exportations (f.o.b.)	57,090	72,968	71,736	64,714	59,996
Hydrocarbures	58,121	71,881	70,583	63,683	58,382
Autres (hors hydrocarbures)	0,969	1,227	1,153	1,051	1,634
Importations (f.o.b.)	-38,885	-46,927	-51,589	-54,987	-59,870
Services, hors revenus des facteurs, nets	-8,340	-8,905	-7,006	-6,999	-8,159
Crédits	3,587	3,745	3,822	3,778	3,547
Débits	-11,907	-12,550	-10,828	-10,777	-11,706
Revenus des facteurs nets	-0,388	-2,039	-3,908	-4,521	-4,883
Crédits	4,598	4,453	3,733	3,548	3,170
Débits	-4,964	-6,492	-7,639	-8,069	-8,053
Paievements des intérêts	-0,110	-0,241	-0,134	-0,087	-0,045
Autres	-4,854	-6,251	-7,505	-8,002	-8,008
dont: part des associés (hydrocarb.)	-3,930	-4,970	-6,342	-5,911	-5,256
Transferts nets	2,650	2,848	3,183	2,782	3,282
Solde du compte de capital	3,177	2,375	-0,361	-0,865	3,554
Compte de capital			-0,009		-0,003
Investissements directs nets	3,478	2,045	1,541	1,981	1,534
Capitaux officiels nets	0,136	-1,081	-0,587	-0,384	0,518
Tirages	0,575	0,067	0,266	0,165	0,672
Amortissements	-0,439	-1,148	-0,853	-0,549	-0,154
Erreurs et omissions (en net)	-0,437	1,411	-1,306	-2,442	1,505
Solde global	15,326	20,141	12,057	0,134	-5,880
Financement	-15,326	-20,141	-12,057	-0,134	5,880
Augmentation des réserves brutes (-)	-14,888	-20,035	-12,216	-0,238	5,555
Rachats au FMI					
Autres créances, produits de placement d'	-0,078	0,102	0,195	0,187	0,347
Allocations de DTS					
Position de réserves au FMI	-0,252	-0,208	-0,036	-0,062	-0,022
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	162,221	182,224	190,661	194,012	178,938
En mois d'importations des biens et services non facteurs	38,326	36,765	36,667	35,401	30,084
Valeur unitaire des exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	80,150	112,943	111,045	109,550	100,766

الملحق رقم : 04